



انتخاب مسجل المحكمة الجنائية الدولية

مذكرة من الأمانة

- ١- بموجب أحكام الفقرة ٢ من المادة ٤٣ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يتولى المسجل رئاسة قلم المحكمة ويكون هو المسؤول الإداري الرئيسي للمحكمة. وعملاً بالفقرة ٣ من الحكم ذاته، يكون المسجل من الأشخاص ذوي الأخلاق السامية والكفاءة العالية وذا معرفة جيدة وطليقا في لغة واحدة على الأقل من لغات العمل في المحكمة.
- ٢- وتنص الفقرة ١ من القاعدة ١٢ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات^(١) على أن "تعد هيئة الرئاسة، حالما يتم انتخابها، قائمة بالمرشحين الذين يستوفون الشروط الواردة في الفقرة ٣ من المادة ٤٣، وتُحيل هذه القائمة إلى جمعية الدول الأطراف مع طلب بتقديم أية توصيات".
- ٣- ولدى تلقي هذه التوصيات من جمعية الدول الأطراف، يقوم القضاة، عملاً بأحكام الفقرة ٤ من المادة ٤٣ من نظام روما الأساسي ووفقاً للإجراء الذي تنص عليه الفقرتان ٢ و ٣ من القاعدة ١٢ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، بانتخاب المسجل في أقرب وقت ممكن وبالأغلبية المطلقة وبطريق الاقتراع السري، آخذين في الاعتبار التوصية المذكورة أعلاه التي أوصت بها جمعية الدول الأطراف.

^(١) أنظر الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الأولى، نيويورك، ٣-١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.V.2 والتصويب) الجزء ثانياً. ألف.

الانتخاب الأول

٤- وبموجب رسالة مؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣^(٢) عرض رئيس المحكمة الجنائية الدولية، متصرفاً في هذا الشأن وفقاً لما تنص عليه الفقرة ٤ من المادة ٤٣ من نظام روما الأساسي والفقرة ١ من القاعدة ١٢ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، على رئيس جمعية الدول الأطراف قائمة بأسماء ومؤهلات مرشحين اثنين لمنصب المسجل.^(٣)

٥- وفي ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ اعتمدت الجمعية بتوافق الآراء التوصية ICC-ASP/1/Recommendation 1، داعية إلى أن يباشر القضاة انتخاب مسجل بالاستناد إلى القائمة التي عرضتها هيئة الرئاسة (ICC-ASP/1/11) وفقاً للقاعدة ١٢ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

٦- وفي ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وبناء على توصية أوصت بها الجمعية، قام القضاة الذين عقدوا جلسة عامة، ووفقاً للإجراء المنصوص عليه في الفقرتين ٢ و ٣ من القاعدة ١٢ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، بانتخاب السيد برونو كاتالا (فرنسا) مسجلاً للمحكمة الجنائية الدولية لمدة قوامها خمس سنوات، تبدأ في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣.

الانتخاب الثاني

٧- بموجب رسالة مؤرخة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ عرض نائب الرئيس الأول للمحكمة الجنائية الدولية، القاضي أكوا كوينيهيا، عملاً بالفقرة ٤ من المادة ٤٣ من نظام روما الأساسي والفقرة ١ من القاعدة ١٢ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، على رئيس جمعية الدول الأطراف أسماء ومؤهلات عشرة مرشحين لمنصب المسجل.^(٤)

٨- وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ اعتمدت الجمعية بالإجماع التوصية ICC-ASP/1/Recommendation 1.^(٥)

٩- وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، انتخب القضاة في اجتماعهم العام السيدة سلفانا أربيا (إيطاليا) بالأغلبية المطلقة مسجلة للمحكمة الجنائية الدولية لفترة من خمس سنوات، وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في الفقرتين ٢ و ٣ من القاعدة ١٢ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، ومع مراعاة توصية الجمعية. وفي ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أجرت السيدة أربيا التعهد الرسمي عملاً بالمادة ٤٥ من نظام روما الأساسي وتولت مهام منصبها مسجلة للمحكمة.

^(٢) ICC-ASP/1/11، المرفق الأول.

^(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

^(٤) انظر المرفق الأول لمذكرة الأمانة المعنونة "انتخاب مسجل المحكمة الجنائية الدولية" (الوثيقة ICC-ASP/6/16).

^(٥) الوثائق الرسمية... الدورة السادسة... ٢٠٠٧ (الوثيقة ICC-ASP/6/20) المجلد الأول، الجزء الثالث، التوصية ICC-ASP/6/Recommendation 1.

الانتخاب الثالث

١٠- بموجب رسالة مؤرخة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (انظر المرفق الأول) عرض رئيس المحكمة القاضي سانغ-هيون سونغ، عملاً بالفقرة ٤ من المادة ٤٣ من نظام روما الأساسي وبالفقرة ١ من القاعدة ١٢ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، على رئيس جمعية الدول الأطراف أسماء ومؤهلات ١١ مرشحاً لمنصب المسجل وهم: السيدة علياء عون (فرنسا/لبنان)؛ والسيدة سلفانا أرييا (إيطاليا)؛ والسيد والسيد جيانكارلو روبرتو بيلي (إيطاليا)؛ والسيد دجون هوكينغ (أستراليا)؛ والسيد رالف مارتينس (ألمانيا)؛ والسيد نغونلاردج كابرا مبادجول (تشاد)؛ والسيد لين باركر (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية)؛ والسيدة جوسلين بيير (فرنسا)؛ والسيد دانيال ديديه بريرا (السنغال/فرنسا)؛ والسيد كلوديو ساتروم (الأرجنتين/أسبانيا)؛ والسيد هرمان فون هيبل (هولندا) (انظر المرفق الثاني).

المرفق الأول

رسالة مؤرخة في ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢ من رئيس المحكمة الجنائية الدولية موجهة إلى رئيس جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

[الأصل: بالإنكليزية]

أتشرف بأن أقدم إلى جمعية الدول الأطراف قائمة بالمرشحين لمنصب مسجل المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة")، وبأن أطلع سعادتكم على الإجراء الذي أسفر عن وضع القائمة المذكورة أنفاً.

ولا يخفى عليكم أن بموجب الفقرة ٣ من المادة ٤٣ من نظام روما الأساسي ("النظام الأساسي") يجب أن يكون المسجلون "من الأشخاص ذوي الأخلاق الرفيعة والكفاءة العالية. ويجب أن يكونوا على معرفة ممتازة وطلاقة في لغة واحدة على الأقل من لغات العمل في المحكمة". وتنص الفقرة ٤ من المادة ٤٣ على أن "يُنتخب القضاة المسجل بالأغلبية المطلقة بطريقة الاقتراع السري. آخذين في اعتبارهم أية توصية تقدم من جمعية الدول الأطراف". وفضلاً عن ذلك تنص الفقرة ١ من المادة ١٢ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات ("القواعد") على أن تُعد هيئة الرئاسة قائمة بالمرشحين الذين يستوفون الشروط الواردة في الفقرة ٣ من المادة ٤٣، وتحيل هذه القائمة إلى جمعية الدول الأطراف مع طلب بتقديم أية توصيات.

وأعلن عن منصب المسجل على موقع المحكمة (إعلان الوظيفة الشاغرة رقم EE-RE/2028) في ٢٢ حزيران/يونيو ٢٠١٢ وحدد الموعد النهائي لتقديم الطلبات في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٢.^(١) وورد سبعة وستون طلباً (٦٧) إجمالاً. وقيم قسم الموارد البشرية في المحكمة جميع الطلبات ووجدت أن ثلاثين (٣٠) مرشحاً يستوفون الحد الأدنى من الشروط المطلوبة في إعلان الوظيفة الشاغرة).

ولأغراض إعداد قائمة المرشحين استندت المعايير الوجيهة إلى إعلان الوظيفة الشاغرة والشروط والميول والمزايا/الإضافات المحددة فيها. واستناداً إلى هذه المعايير، قيم ثلاثة أعضاء من هيئة الرئاسة المرشحين المؤهلين وحددوا أحد عشر (١١) يستوفون على خير وجه تلك المعايير والشروط المنصوص عليها في النظام الأساسي. وفيما يلي قائمة بأسماء المرشحين (بالترتيب الأبجدي الإنكليزي).^(٢)

(١) انظر الموقع التالي: <http://www.icc-cplint/NR/rdonlyresIAIFBOOE8-ADII-4AFC-8814-1AF68589628010/2028EERERRegistrar.pdf>

(٢) في حالة ازدواج الجنسية فإن الدولة المذكورة أولاً هي الدولة التي يمارس فيها المرشح حقوقه المدنية والسياسية وبالتالي تعتبر وحيثة لأغراض التوزيع الجغرافي.

السيدة علياء عون (فرنسا/لبنان)؛
والسيدة سلفانا أربيا (إيطاليا)؛
والسيد جيانكارلو روبرتو بيللي (إيطاليا)؛
والسيد دجون هوكينغ (أستراليا)؛
والسيد رالف مارتينس (ألمانيا)؛
والسيد نغونلاردج كابرا مبادجول (تشاد)؛
والسيد لين باركر (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية)؛
والسيدة جوسلين بيير (فرنسا)؛
والسيد دانيال ديديه بريرا (السنغال/فرنسا)؛
والسيد كلوديو سانتروم (الأرجنتين/أسبانيا)؛
والسيد هرمان فون هيبل (هولندا).

وأرفق طيه سير المرشحين الذاتية وملخصات عملية عن خبراتهم الوظيفية، فضلاً عن لمحة إحصائية عن التوزيع الجنساني والجغرافي. وأطلب من سعادتكم عرض الأسماء الواردة في القائمة على جمعية الدول الأطراف للحصول على أية توصيات قد تصدر عنها، عملاً بأحكام المادة ٤٣ من النظام الأساسي والقاعدة ١٢ من القواعد.

وتفضلوا صاحب السعادة بقبول فائق الاحترام والتقدير.

(توقيع) القاضي

سانغ-هيون

سونغ

المرفق الثاني

القائمة الأبجدية بأسماء المرشحين

المحتوى

الصفحة	اسم المرشح وجنسيته
٧	١- علياء عون (فرنسا/لبنان)
١٤	٢- سلفانا أرييا (إيطاليا)
٢٠	٣- والسيد جيانكارلو روبرتو بيللي (إيطاليا)
٢٩	٤- دجون هو كينغ (أستراليا)
٣٨	٥- رالف مارتينس (ألمانيا)
٤٥	٦- نغونلاردج كابرا مبادجول (تشاد)
٥٢	٧- لين باركر (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية)
٥٧	٨- جوسلين بيير (فرنسا)
٦٢	٩- دانيال ديديه بريرا (السنغال/فرنسا)
٧٠	١٠- كلوديو سانتروم (الأرجنتين/أسبانيا)
٧٥	١١- هرمان فون هيبل (هولندا)

القائمة الأبجدية بأسماء المرشحين مع بيان مؤهلاتهم

١ - علياء عون (فرنسا/لبنان)

(الأصل: بالإنكليزية)

ملخص تنفيذي بالخبرات الوجيهة

عندما شرعت في دراسة الحقوق بلبنان، أثناء الحرب، كانت هناك حاجة لوضع القواعد من أجل ترتيب تلك الفوضى، والحد من الانتهاكات واستعادة شيء من التوازن في حياة الشعب.

ومنذ ذلك الحين كرّست نشاطي المهني من أجل تحقيق سيادة القانون.

ماجستير في إدارة الأعمال

أحمل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، وقضيت سنتين في الأعمال المصرفية والمالية أعلم أساسيات تخطيط الميزانيات ومراقبتها وأساسيات الإدارة الاستراتيجية.

المحاماة

فورما قبلت في نقابة المحامين بباريس، بدأت في تكريس جهودي في ممارسة العمل كمحاماة دفاع عن الضحايا وممتلة لهم بالتناوب.

وتوليت المسؤولية عن إدارة برنامج المساعدة القانونية لأكثر من سنتين، وأدرت أفرقة من المحامين العامين ودربت محامين ونسقت بين القضاة وسلطات الاحتجاز وهيئات الشرطة. وصغت ميثاق المحامين العامين الذي اعتمده نقابة المحامين.

وفي الوقت ذاته توليت المسؤولية عن تدريس القانون الجنائي والإجراءات الجنائية في مدرسة المحامين.

وبصفتي مستشارة قانونية لمنظمات كبرى معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان، بذلت قصاراي لإحقاق حقوق القصر وقدمت عدداً من قضايا عدم التمييز.

وفي هذه الفترة ألقى محاضرات ونشرت مقالات وكتب عن القانون الجنائي والإجراءات الجنائية والحقوق المدنية.

الالتزام بقضايا المحكمة الجنائية الدولية

في عام ٢٠٠٦ أنشأت مركزاً باسم " ورمحامون وقانونيون من أجل لبنان " والغرض منه تعزيز سيادة القانون في لبنان وإلغاء عقوبة الإعدام واعتماد نظام روما الأساسي على يد الدولة اللبنانية. وبصفتي رئيسة لهذه الجمعية، نظمت ورأسمت مؤتمرات جمعت أكاديميين وممارسين وأصحاب مصالح من مختلف الخلفيات السياسية بشأن مواضيع هم المجتمع المدني. وقد نشرت غالبية النقاشات (على الموقع www.ajliban.org).

وفي عام ٢٠٠٦ قبلت في قائمة مستشاري المحكمة الجنائية الدولية. ومنذ ذلك الحين داومت على المشاركة في الندوات التي نظمها قلم المحكمة. وتابعت طوعاً الندوة التي عقدت في مدرسة فرنسا الثانوية بشأن العدالة الجنائية الدولية.

تجربة العمل مع محكمة دولية

باعتباري نائبة رئيس مكتب الدفاع في المحكمة الخاصة للبنان، وكان هدفي إرساء أساس للمحاكمة العادلة ومن ثم المساهمة في تعزيز شرعية المؤسسة. وساهمت في تنفيذ استراتيجية المحكمة الدولية وذلك أساساً بإسداء المشورة لرئيس المكتب، مشاركة في اجتماعات الإدارة العليا ومساهمة في التقرير السنوي الصادر عن الرئيس ومدشنة أنشطة لمخاطبة الجمهور.

وإلى جانب رئيس المكتب نسقت بين الدبلوماسيين وكبار الموظفين. واقترحت سلسلة من الندوات ورصدتها وذلك بالاشتراك مع نقابات المحامين اللبنانية، وبالتعاون مع قسم مشاركة الضحايا في المحكمة الخاصة للبنان.

وشاركت في لجنة القواعد، واقترحت وناقشت تعديلات على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

ومثلت مكتب الدفاع في الاجتماع المشتركة بين الهيئات وفي الاجتماع العام للقضاة وعرضت ملاحظاتي أثناء جلسات المحاكمات.

وباعتباري مشرفة على قسم المشورة القانونية، حددت أولويات البحث وعينت الموظفين والخبراء الاستشاريين ونظمت الدورات التدريبية القانونية للمستشارين القانونيين. وأشرفت خاصة على صياغة مدونة قواعد السلوك للمستشارين القانونيين، وصياغة اللوائح الداخلية للمكتب فضلاً عن السياسات التي تنظم علاقات العمل بيننا وبين المحامين. وكان من أهم الأولويات ضرورة التوفيق بين القانون العام والقانون المدني.

وراجعت الخطط المالية وتنفيذ الأداة القانونية الإلكترونية والتقارير المعدة في هذا الصدد.

لجنة الإدارة ومكتب الشؤون القانونية للأمم المتحدة

لقد استلزم المنصب الحساس الذي شغلته في المحكمة الخاصة للبنان التحلي بالدبلوماسية والحذر والتفاني. وأعتقد أن المنصب المقترح يستلزم هو أيضاً التحلي بهذه الصفات. وإنه لمن دواعي الشرف بالنسبة لي أن أكرس جهودي للمساهمة في تعزيز وتطوير مؤسسة تتحمل عبء قضية خيرية. وأتمنى أن يخدم ما اكتسبته من انضباط وخبرة تقنية خلال مساري الوظيفي بالإضافة إلى رغبتني في التحلي بالموضوعية الحياد الذي يتحلى به قلم المحكمة.

بيان المؤهلات

محامية، نقابة المحامين بباريس

معلومات شخصية

السن ٤٥ عاماً

لبنانية وفرنسية الجنسية

خبرات العمل

أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ – أيار/مايو ٢٠١٢: المحكمة الخاصة للبنان (www.stl-tsl.org)، لاهاي

نائبة رئيس مكتب الدفاع

- إسداء المشورة إلى رئيس مكتب الدفاع بشأن مسائل استراتيجية
- التنسيق مع المنظمات الدولية والحكومية
- عقد جلسات إعلامية دبلوماسية، وإلقاء محاضرات للقضاة والمحامين وفقهاء القانون
- التنسيق مع هيئات المحكمة وتمثيل مكتب الدفاع في الاجتماعات المشتركة بين الهيئات
- عرض مسائل أمام المحكمة تتعلق بالعدل في الإجراءات القانونية
- تقديم اقتراحات بتعديلات على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات وتمثيل مكتب الدفاع في لجنة القواعد في المحكمة
- توجه عمل قسم المشورة القانونية والإشراف عليه
- التفاوض على سياسات ومبادئ توجيهية وإجراءات للمستشارين القانونيين واعتمادها

- تقديم دورات تدريبية للمستشارين القانونيين وتنظيمها
 - تنسيق عملية وضع الميزانية والإدارة المالية في المكتب
 - التصرف بالنيابة عن رئيس مكتب الدفاع بناء على طلبه أو في غيابه
 - تعيين الموظفين والخبراء الاستشاريين والإشراف عليهم
- تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ - إلى الآن: جمعية محامين من أجل لبنان (www.ajliban.org)، باريس
- رئيسة، وعضو مؤسس
- تنفيذ أهداف الجمعية: تعزيز سيادة القانون في لبنان والدفاع عن الحريات المدنية وإلغاء عقوبة الإعدام
 - تنظيم ورئاسة ندوات جمعت بين السياسيين والأكاديميين والمحامين بشأن قضايا محل جدل
 - "لبنان والنظام القانوني الدولي" في عام ٢٠٠٧، و"الإصلاح الانتخابي" في عام ٢٠٠٨، و"دولة لبنان بين الأزمة وإعادة الإعمار" في عام ٢٠٠٩،
 - "دور لبنان باعتبارها عضو غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة" في عام ٢٠١٠
 - جمع الأموال
 - نشر أعمال الجمعية
- تموز/يوليو ٢٠٠٠ - أيلول/سبتمبر ٢٠١٠: مكتب علياء عون القانوني، باريس
- محامية ومؤسسة
- ممارسة عامة مع التخصص في الإجراءات الجنائية وقانون الهجرة
 - الدفاع عن نشطاء وجمعيات حقوق الإنسان مثل منظمة آكت أب وجمعية حقوق الإنسان ولجنة مكافحة الأشكال الجديدة من العبودية
 - استهلال أول المحاكمات في فرنسا بعد اعتماد قانون مكافحة التمييز: ١٦/١٠/٢٠٠٨، دائرة المحكمة، باريس، قضية هالد ضد هانوتيل

- التمييز العرق؛ ٢٥/١/٢٠٠٧، محكمة الاستئناف، دواي، منظمة آكت أب ضد فانيست، بسبب إهانات للمثليين.
- المسؤولية عن تدريس القانون الجنائي والإجراءات الجنائية في مدرسة باريس للمحامين من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٤.
- نيسان/أبريل ١٩٩٦ - حزيران/يونيو ٢٠٠٠: مكتب ميشيل أدوان وهادجيدجاديان ماركوس سين - سانت - دنيس
- محامية مبتدأة
- ممارسة مكثفة كمحامية عن المتهمين والضحايا والمهاجرين
- تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ - آب/أغسطس ١٩٩٣: الشركة المصرفية والمالية للمباني والأعمال العامة، باريس
- مديرة أعمال الزبائن لدى المصرف

المنشورات

- الإشراف والتنسيق فيما يخص مؤلف *“Droit et politique au Liban”*, Les Cahiers de l’Orient, n°38, Paris, April 2009 : direction and coordination
- *“Quelle loi, quel juge, quel crime ?”*, in Les Cahiers de l’Orient, n°38, Paris, April 2009
- *“Histoire du droit et de la justice en France”*, collective work, Prat, Paris 2007 : author of chapters on criminal law and criminal procedure
- *“À quoi reconnaît-on son juge?”*, in Lettre du Syndicat des Avocats de France, Paris, April 2004
- *“L’affaire des fichiers de police”*, in Lettre du Syndicat des Avocats de France, Paris, Juin 2003
- *“Le Pacs”*, collection Delmas, éditions Dalloz, March 2000 : first book published in France after the adoption of the law authorizing the civil partnership
- *“Vos droits et la loi”*, collective work, Reader’s Digest, March 2000
- *“Vos droits en toute occasion”*, collective work, Reader’s Digest, February 1997

الندوات

- قاضية، مسابقة المحاكمات في المحكمة الجنائية الدولية، النسخة الخامسة، لاهاي، ٢٠١٢
- محاضرة: "المحاكمات الغيابية أمام المحكمة الخاصة للبنان"، و"حماية حقوق الدفاع"، و"تعريف الإرهاب"، باريس، لاهاي ٢٠١٢/٢٠١٠
- المشاركة في ندوات المحكمة الجنائية الدولية للمستشارين القانونيين، لاهاي، ٢٠١١/٢٠٠٨
- محاضرة، "الدولة اللبنانية، بين أزمة النظام وإعادة الإعمار"، باريس، ٢٠٠٩
- محاضرة، "دولة القانون والسطو السياسي"، ليل، ٢٠٠٩
- محاضرة، "مشروع الإصلاح الانتخابي"، باريس، ٢٠٠٨
- محاضرة، "التمييز الجنسي من الناحية القضائية، حق الأجانب"، باريس، ٢٠٠٤
- محاضرة، "تنظيم الدفاع الجماعي"، بوردو، ٢٠٠٢

التعليم

مدرسة باريس للمحاماة

شهادة التخصص في القانون الجنائي، باريس، ٢٠٠٤

شهادة الأهلية لممارسة المحاماة، باريس، ١٩٩٥

جامعة باريس الثانية بانثيون أساس

الحصول على دبلومة الدورة الثالثة في قوانين وممارسات نقابات المحامين، باريس، ١٩٩٦

جامعة باريس الأولى بانثيون سربون

ماجستير في "المسارات المهنية القضائية"، باريس، ١٩٩٤

مدرسة إيه إم ليون للأعمال

ماجستير في إدارة الأعمال، ليون، ١٩٩٠

جامعة القديس يوسف

ماجستير الحقوق في القانون الخاص، بيروت، ١٩٨٨

ماجستير الحقوق في القانون العام، بيروت، ١٩٨٨

المهارات اللغوية

العربية والفرنسية: اللغتان الأم

الإنكليزية: إجادة بطلاقة

٢- أربيا سلفانا (إيطاليا)

(الأصل: الإنكليزية)

ملخص تنفيذي بالخبرات الوجيهة

لدي خبرة مكثفة في القيادة العليا وقدرة ثابتة على تحقيق نتائج استراتيجية في مجالات مختلفة، منها إدارة الوارد البشرية والمالية والمادية والأمن والعمليات الميدانية. ولدي أكثر من ٣٠ عاماً من الخبرة الموثقة في المسؤوليات الإدارية التدريجية في المؤسسات القضائية على الصعيدين الوطني والدولي. وخلال مساري الوظيفي الطويل دأبت على الاهتمام بتحسين سير المؤسسات الضائية وعكفت على ذلك. وبعباري قاضية في إيطاليا ساعدت على إدارة المحكمة. وشرعت في تطوير الهيئة القضائية في روما بتنفيذ مشروع رائد لرقمنة المحاكم، ما زاد كثيراً من فعالية المحكمة، وقد رقيمت محاكم أخرى في البلد. ولعل خبرتي في مجال قانون العمل أيضاً تعتبر خبرة وجيهة لإدارة الموظفين إدارة فعالة.

وعلى الصعيد الدولي اكتسبت خبرة هائلة في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في إدارة الإجراءات القضائية. وقد توليت المسؤولية عن إدارة ٢٠٠ موظف وتطويرهم من الناحية المهنية من أجل سير مكتب المدعي العام سيراً ناجحاً وفعالاً. وكانت قيادتي استراتيجية، إذ أعددت خطة العمل الاستراتيجية والعامة للمقاضاة في المحكمة الجنائية الدولية لورندا وفي المحكمة الجنائية الدولية بصفتي مسجلة.

وبصفتي مسجلة توليت المسؤولية عن الجوانب غير القضائية للإدارة والخدمات في المحكمة الجنائية الدولية منذ عام ٢٠٠٨. وأدرت أداء وتطوير حوالي ٩٠٠ موظف في لاهاي وفي الميدان، مسلمة في ذلك بأن الموارد البشرية للمحكمة هي أقيم أصل لديها. واعتمدت العديد من المنشورات الإدارية فيما يتعلق بالموظفين والأداء؛ وأشرفت على تطويرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتأكدت من سير الإجراءات في المحكمة سيراً سلساً وفعالاً؛ وقدمت الخدمات إلى الضحايا والشهود؛ ونهضت بفهم ولاية المحكمة. وفي ظل ولايتي زادت ساعات المحاكمات في المحكمة من ١٢١ ساعة في عام ٢٠٠٨ إلى حوالي ١٠٠٠ ساعة في عام ٢٠١١؛ وزاد عدد الطلبات الواردة من الضحايا من ٦٧٥ طلباً في عام ٢٠٠٨ إلى حوالي ٦٠٠٠ طلب في عام ٢٠١١؛ وأصدرت المحكمة أول حكم لها في التاريخ.

ولدي سجل مثبت من الفعالية في إدارة الأموال العامة. وفي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وبصفتي موظفة تصديق معهود إلى شؤون الحسابات، فقد حققت تخفيضاً كبيراً في النفقات. وساعدت قلم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أيضاً على مراجعة وظائف جميع الموظفين وتفاوضت مع الأمم المتحدة حول التمويل. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، أدرت الميزانية السنوية للمحكمة الجنائية الدولية التي بلغت حوالي ١٠٠ مليون يورو. ولدي فكرة كبيرة عن النظم واللوائح المالية وعن عملية

وضع الميزانية وعن المفاوضات والتنفيذ في المحكمة. وأظهرت وعياً استراتيجياً وقدرة على الوفاء بالشروط التشغيلية في سياق قيود مالية صارمة للغاية. ولقد تطلب ذلك التحلي بالحذر في الحكم على الأمور واتخاذ المبادرات وتوفير الموارد، فضلاً عن القدرة على قيادة الأفرقة بفعالية لتحقيق الأهداف الموضوعية.

وجعلت فضلاً عن ذلك من أولوياتي كمسجلة تقديم الدعم الكامل إلى الهيئة القضائية. وأقامت علاقة عملية وفعالة في العمل مع الرئيس ومع الهيئة الرئاسية، ما يسر إدارة المحكمة بفعالية. ولقد أثبتت قدرتي أيضاً على إقامة علاقات فعالية مع الدول الأطراف في نظام روما الأساسي وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة. وأخيراً لدي معرفة عمل ممتازة بالدبلوماسية والمفاوضات على الصعيد الدولي من خلال عملي كمندوبة إيطالية في مؤتمر روما للمحكمة الجنائية الدولية، وعضواً في الوفد لدى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا للتفاوض بشأن اتفاق بين الأمم المتحدة وإيطاليا بشأن إنفاذ أحكام المحكمة ومن خلال دوري الحالي بصفتي مسجلة.

ولقد عملت محامية وقاضية ومدعية عامة والآن مسجلة، وبذلك اكتسبت خبرة موسعة تضمن لي معرفة فريدة بأعمال جميع أطراف المؤسسات القضائية. ولقد أسبني شرف العمل مسجلة في المحكمة الجنائية الدولية منذ عام ٢٠٠٨ خبرة لا مثيل لها لمنصب المجلس في عام ٢٠١٣.

بيان المؤهلات

التعليم

ماجستير حقوق، من جامعة بادوفا، إيطاليا، شباط/فبراير ١٩٧٦.

دورات دراسية عليا:

- رابطة حقوق الإنسان الكندية، مونتريال، ١٩٩٥.
- أكاديمية لاهاي للقانون الدولي، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣.
- أكاديمية القانون الأوروبي، فلورانس، ١٩٩٠.
- المعهد الدولي روني كاسان لحقوق الإنسان، ١٩٨٩.
- تجربة عملية في مجال تجهيز الإجراءات القضائية المحوسبة منذ عام ١٩٨١.
- تدريب في مجال المحاماة، أروشا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، شباط/فبراير ٢٠٠٣.
- تدريب على وضع الميزانية على أساس النتائج، أروشا، نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

- القانون الإنساني، أروشا، شباط/فبراير ٢٠٠٤.

- الاتصالات في وسائط الإعلام.

المهارت و/ أو الخبرات المهنية

- الممارسات القانونية والضائية كمستشارة قانونية ونائبة عامة وقاضية

- القانون الجنائي وقانون الإجراءات

- القانون الدولي والقانون الجنائي الدولي

- حقوق الإنسان

- قاعدة بيانات قانونية

- الإدارة

أهم الخبرات المهنية الوجيهة

١٩٧٦-١٩٧٨: محامية لدى شركة للمحامات، مُنحت الإجازة في المحاماة، فينيسيا.

حزيران/يونيو ١٩٧٩: أُسند إلى منصب قاضٍ ونائب عام

١٩٨٠-١٩٨٢: قاضية تتناول القضايا الجنائية، فينيسيا.

١٩٨٣-١٩٨٨: قاضية تتناول القضايا الجنائية والعملية، فينيسيا.

١٩٨٨-١٩٩٣: قاضية تتناول القضايا العملية في مدينة روما.

١٩٩٣-١٩٩٩: قاضية بدائرة الاستئناف الأولى بميلانو معنية بالقضايا الجنائية (الجرائم المنظمة على المستويين الداخلي والدولي، بما في ذلك غسيل الأموال، والاتجار الدولي بالمخدرات، والفساد وانتهاك الحقوق، والتعدي على الأطفال).

٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٩: رُقيت إلى منصب قاضٍ بمحكمة النقض العليا.

منذ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩: عُينت وكيلاً أول للمدعي العام، مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لروندا.

منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ إلى أيار/ مايو ٢٠٠٣: قائدة فريق المحاكمة المعني بالقضايا الدولية، ومنها الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، ضامنة توجيه ١٢ اتهاماً وتأكيداً؛ والنظر في ٢٢ قضية في الدوائر الابتدائية؛ وإجراء محاكمتين.

١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢: عُينت رئيسة بالوكالة للادعاء، تُشرف على نحو ٩٢ موظفاً بمن فيهم ٨ أفرق محاكمة.

٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٧: رقيت لمنصب قاض مؤهل تسند إليه أغلبية المناصب العليا في محكمة النقض.

تموز/ يوليو ٢٠٠٧: رُقيتُ لمنصب رئيس هيئة الادعاء وتوليت توجيه وإدارة ١٢ فريقاً للمحاكمة، ووحدة الأدلة وقسم التحقيقات، وشغلت هذا المنصب حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨: انتخبتني قضاة المحكمة الجنائية الدولية مسجلة. وأشغل هذا المنصب منذ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ إلى الآن.

الخبرات المهنية الأخرى الوجيهة

- محاضرة في مجال حقوق الإنسان، جامعة لويس، روما، (١٩٨٩-١٩٩٣).
- مدرسة في مجال حقوق الإنسان بمدرسة ضباط الشرطة، روما (١٩٩٠-١٩٩٢).
- مدرسة لقاعدة البيانات الإلكترونية "إنتالجيور فايند"، سي إي دي، محكمة النقض (١٩٨٧-١٩٨٩).
- عضو هيئة التحرير لمجلة "I diritti dell'uomo, cronache e battaglie"، روما، (اعتباراً من عام ١٩٨٩).
- خبيرة استشارية لدى المنظمات غير الحكومية والمركز الإقليمي للتدخل من أجل التعاون (CRIC) بشأن حماية حقوق الإنسان في مجال الهجرة غير الشرعية.
- مسؤولة عن مشروع "عديمي الجنسية" ومنسقة لهذا المشروع الذي تلقتة اللجنة الأوروبية في السنة الأوروبية لمناهضة العنصرية (١٩٩٧).
- عُينت ممثلة لوزارة العدل الإيطالية بالحلقة الدراسية الدولية المعنية بـ "العنف ضد القصر" وقدمت تقريراً بشأن "العمل المشترك الأوروبي والقانون الإيطالي لمكافحة الاتجار بالأشخاص والاستغلال الجنسي للأطفال"، مدريد ٣-٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

- عُينت ممثلة لوزارة العدل الإيطالية لبرنامج غروتوس - الحلقة الدراسية الدولية حول "ضحايا الإجرام"، روما ٢٧-٢٩ أيار/مايو ١٩٩٩.
- عُينت ممثلة لوزارة العدل الإيطالية بالحلقة الدراسية الدولية حول "ضحايا الإجرام في الاتحاد الأوروبي"، أوميا، السويد، ١٩٩٩.
- عينتني اللجنة الأوروبية خبيرة في مجال تعبئة الخبرات في بلغاريا بشأن "غسيل الأموال"، مكتب تبادل معلومات المساعدة التقنية- المرجع N102 آذار/مارس ١٩٩٨ (العقد رقم ١٢/٩٨).
- عُينت مندوبة إيطاليا لدى المؤتمر الدبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية، روما، حزيران/يونيو- تموز/يوليو ١٩٩٨.
- عضو في الوفد المرسل إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا للتفاوض حول الاتفاق بين الأمم المتحدة وإيطاليا بشأن إنفاذ أحكام المحكمة وتوقع هذا الاتفاق (١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤)
- ضيفة محاضرة في المنتدى المعني بالجريمة الدولية وعبر الوطنية، تيرامو، شباط/فبراير ٢٠٠٣.
- ضيفة محاضرة في الندوات الوطنية والدولية.

أهم المنشورات ذات العلاقة

- L'elemento oggettivo del sequestro di persona. Linee evolutive della giurisprudenza italiana", XXVII International Course for magistrates, Centro studi Luigi Severini, Perugia, Italy, September 1980.
- Il diritto alla rettifica alla luce delle recenti riforme, XXVIII International Course for magistrates, Centro studi Luigi Severin, Perugia, Italy, September 1981
- Aspetti privatistici del diritto alla salute, C.I.D.I.S. Conference, Jesolo, Italy, 1981.
- Istituzione del giudice di pace nell'ordinamento giuridico italiano, XXIX International Coursefor magistrates, Centro studi Luigi Severin, Perugia, Italy, September 1982
- Il principio di specialità nell'estradizione, XXX International Course for magistrates, Centro studi Luigi Severini, Perugia, Italy, September 1983
- Banche dati e segreto professionale, INFOLEX, Venezia, Italy, 1987
- مقال حول "I provvedimenti di polizia", Nuovissimo Digesto, Utet 1986
- مقال حول "Diritto internazionale del sistema Oil e diritto comunitario in materia sociale", Il Foro italiano , 1993, pp 316-324.

- مقال حول "Lavoro carcerario, specialità del trattamento e diritti del detenuto", Il diritto del lavoro , 1989, pp241-246.
- مقال حول "Licenziamento per giusta causa e pregiudiziale penale", Il diritto del lavoro, 1988, pp. 481-486.
- مقال حول "La Giurisprudenza italiana e la Convenzione Europea dei diritti dell'Uomo", Rivista internazionale dei Diritti dell'Uomo, Milano, N.1/1999 (European Convention on human rights and domestic Italian law)
- مقال حول اتفاقية حقوق الطفل. (Edizioni scientifiche italiane, 1994).
- تقرير عن القضايا القانونية المتعلقة بالأطفال المهاجرين: "I minori extracomunitari: problemi giuridici", XV International meeting, Child Health Plan '98, Ancona, Italy, 1998-05-28/30, Editor: G.M.Caramia, pp. 83-95
- Commentario breve ai Trattati della Comunità e dell'Unione europea, edited by Fausto Pocar, published by Cedam, Padova 2001 (commentary sub articles 39/42; 125/130; 136/140).

اللغات

اللغة الأم: الإيطالية

لغات أخرى: الإنكليزية بطلاقة

الفرنسية بطلاقة

٣- بيلي جيانكارلو روبرتو (إيطاليا)

(الأصل: بالإنكليزية)

ملخص تنفيذي للخبرات الوجيهة

- ١٩٨٢ تخرج في كلية الحقوق (الإجراءات الجنائية)، جامعة نابولي
- ١٩٨٣-١٩٨٤ المدرسة العليا للإدارة العامة (الإدارة العامة والشؤون المالية) ودورات أخرى في التعليم العالي في لاهاي وإيطاليا (١٩٨٥/١١/٢٠١١)
- ١٩٨٥-١٩٨٨ خبير استشاري في وزارة الخزانة، يسدي المشورة إلى مكتب رئيس الوزراء بشأن المسائل الدستورية؛ وتدقيق الميزانية الوطنية.
- ١٩٨٨-١٩٨٩ قاض ومدع عام (فترة تجربة) في محكمة روما العسكرية: التحقيق في الجرائم العسكرية والمقاضاة عليها، وحضور جلسات المحاكمة وصياغة الأحكام القضائية.
- ١٩٨٩-١٩٩٢ نائب للمدعي العام. وفي أصعب الظروف أجرى عددا من التحقيقات وإجراءات المقاضاة المعقدة في أخطر الجرائم (مثل القتل والاتجار الدولي بالمخدرات وتجارة السلاح والخطف والاعتصاب والفساد والغش) ضد مجموعات إجرامية تابعة للمافيا، بما في ذلك في قضايا ضخمة. وكلفت بجميع تدابير التنظيم والفعالية في المكتب (الإدارة والموظفون والمشتريات والتوجيهات) والأدلة الجنائية وإصدار التوجيهات لقوات الشرطة وتدابير الوقاية المالية.
- ١٩٩٢-٢٠٠٧ قاض عسكري
- قاض في المحاكم الابتدائية (١٩٩٢-١٩٩٨) في فيرونا. وتولى إدارة المكتب، واستعراض التحقيقات وتأييد التهم، والمحاكمات أيضاً في حالات جرائم الحرب. وألحق بعدة محاكم وبمحاكمة النقض،
- قاض لتنفيذ الأحكام (١٩٩٨-٢٠٠٢) في روما. وأشرف على نظام الاحتجاز وتطبيق قانون العقوبات، بما في ذلك تنفيذ أحكام السجن مدى الحياة على جرائم الحرب المرتكبة في عام ١٩٤٤،

- رئيس المحكمة العسكرية في تورينو (٢٠٠٢-٢٠٠٧). وتولى غدارة المحكمة. وبت في جرائم خطيرة، بما فيها جرائم الحرب المرتكبة في عام ١٩٤٤.

٢٠٠٧-١٩٩٧
خبير قانوني معني بالقانون الجنائي الدولي في وزارة الشؤون الخارجية، وعضو في عدد من اللجان الوطنية المعنية بتنفيذ صكوك القانون الجنائي الدولي. وتابع جميع شؤون المحكمة الجنائية الدولية منذ مؤتمر روما المنعقد في عام ١٩٩٨. وعضو فعال في الفرقة العاملة المعنية بالقانون الدولي العام التابعة لمجلس الاتحاد الأوروبي/المحكمة الجنائية الدولية ورئيسا لها. ومندوب لدى الأمم المتحدة/الاتحاد الأوروبي/مجلس أوروبا بشأن عدد من مسائل القانون الجنائي الدولي وحقوق الإنسان، بما فيها حماية الشهود وإدارة الأزمات المدنية والإرهاب. وعضو في هيئة مكتب لجنة خبراء الإرهاب (CODEXTER) في مجلس أوروبا. وشارك وقدم عروضاً في عدد من المؤتمرات الدولية والوطنية في جميع مواضيع القانون الجنائي الدولي. ونظم ونسق "مؤتمر العدالة الجنائية الدولية" الكبير (تورينو، من ١٤ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٧) وكذلك اجتماع المائدة المستديرة "دور العدالة الجنائية الدولية ومستقبلها وفرصها" (تورينو، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥). وعمل خبيراً لدى الأمم المتحدة وخبيراً استشارياً لدى معهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة (المتفجرات وأسلحة الدمار الشامل والإرهاب والعدالة الجنائية).

٢٠٠٧- إلى الآن مستشار قانوني في سفارة إيطاليا لدى هولندا

- رئيس لجنة المراقبة بشأن المباني الدائمة في المحكمة الجنائية الدولية،
- رئيس لجنة الميزانية في محكمة التحكيم الدائمة (وقبلها رئيس الفريق العامل المعني بالنظام المالي والقواعد المالية)

وألف عددا من المنشورات في القانون الجنائي الدولي (العدالة والإرهاب).
ويتحدث الإنكليزية والفرنسية بطلاقة.

بيان المؤهلات

المعلومات الشخصية

ولد في روما في ١٩ سبتمبر ١٩٥٧

وهو متزوج وله طفلان

التعليم

- ماجستير حقوق، جامعة نابولي (١٩٨٢)
- المدرسة العليا للإدارة العامة (١٩٨٣-١٩٨٤، الإدارة العامة والشؤون المالية، روما)
- أكاديمية لاهاي للقانون الدولي (١٩٨٥)
- تدريبات لكبار المستشارين للهيئة القضائية (١٩٨٩-٢٠١١، بما في ذلك إدارة وتنظيم الشؤون القضائية والقانون الدولي والجرائم المنظمة)

الخبرات المهنية

من ٢٠٠٧ إلى الآن: مستشار قانوني في السفارة الإيطالية بلاهاي

٢٠٠٢-٢٠٠٧: رئيس المحكمة العسكرية، تورينو

رئيس المكتب: إدارة الأنشطة الإدارية التي تضطلع بها المحكمة والإشراف عليها، بما في ذلك شؤون الميزانية والمالية والموارد البشرية والمساعدة القانونية واسترجاع التكاليف. ورئيس القضاة: المحاكمات الرئيسية، ومنها جرائم الحرب المرتكبة خلال عام ١٩٤٤، والجرائم الخطيرة المرتكبة ضد الإدارة العامة.

١٩٩٧-٢٠٠٧: خبير قانوني في القانون الجنائي الإنساني الدولي، الشعبة القانونية، وزارة الشؤون الخارجية الإيطالية.

إسداء المشورة وصياغة النصوص الوجيهة والمشاركة في المفاوضات. وإسداء المشورة بشأن القانون الإداري والتنفيذ القضائي والتشريعي لصكوك القانون والعدالة الجنائية الدولية. وجميع أنشطة ومبادرات المحكمة الجنائية الدولية الوجيهة، بما في ذلك الحضور كمندوب في جميع الاجتماعات؛ وصياغة التشريع الإيطالي المنفذ لنظام روما الأساسي والاتفاق بشأن امتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها؛ وجميع الأنشطة في الاتحاد الأوروبي (مثل الموقف الموحد لعام ٢٠٠١؛ ورئاسة الفرقة العاملة المعنية بالقانون الدولي العام التابعة لمجلس الاتحاد الأوروبي/المحكمة الجنائية الدولية في عام ٢٠٠٣؛ وخطة العمل؛ والتعاون التقني بشأن انضمام اليابان؛ وخبير لدى الاتحاد الأوروبي في شؤون التنفيذ؛ ومنسق بين الاتحاد الأوروبي والمحكمة الجنائية الدولية بشأن إيطاليا).

ومنذ عام ١٩٩٩ مستشار أيضاً لدى الإدارة السياسية المعنية بمراقبة الأسلحة والإرهاب والفساد في وزارة الشؤون الخارجية لأغراض منع الجريمة.

١٩٩٨-٢٠٠٢: قاض في المحكمة العسكرية معني بإنفاذ الأحكام، روما

الإشراف على إنفاذ الأحكام (نظام الاحتجاز وتطبيق المنافع والتدابير بموجب قانون السجون)، بما في ذلك أحكام السجن مدى الحياة على جرائم الحرب المرتكبة في عام ١٩٤٤.

١٩٩٢-١٩٩٨: قاض في المحكمة العسكرية بفيرونا

قاض في المحكمة التمهيدية: إدارة هيئة المكتب والفصل في الجرائم بموجب القانون الجنائي العسكري؛ والإشراف على التحقيقات في الجرائم العسكرية في شمال شرق إيطاليا، بما في ذلك جرائم الحرب المرتكبة في عام ١٩٤٤؛ وتأيد التهم والأحكام وأحكام البراءة. وألحق بمكاتب قضائية أخرى أيضاً كقاضي محاكمات (فيرونا وتورينو ولا سيبسيا وباري؛ ومحكمة النقض في فيرونا).

١٩٨٩-١٩٩٢: نائب المدعي العام، بالملي (ريجيو كالابريا)

أجرى تحقيقات في أخطر الجرائم التي تحدث في منطقة تكثر فيها الجرائم للغاية وقاضى عليها في أصعب الظروف. وشارك في عدد من القضايا المعقدة والبارزة ضد الجرائم المنظمة (خاصة منظمات المافيا): الإجراءات الجنائية، وتدابير الوقاية المالية، وحماية الشهود (التائبين) وتوجيه قوات الشرطة. وعمل قاضياً في محاكم الجنائيات ومحاكم النقض. وكلف بالمهام غير القضائية المتعلقة بتنظيم مكتب المدعي العام وفعاليته، بما في ذلك اتخاذ تدبير بشأن: إدارة الموارد البشرية وغيرها من الموارد والأدوات المتاحة للمكتب؛ وإصدار توجيهات ومبادئ توجيهية داخلية أخرى؛ وإصدار توجيهات لقوات الشرطة؛ واعتماد تقنيات خاصة للتحقيق.

١٩٨٨-١٩٨٩: مدع عام وقاض (فترة تجريبية) في المحكمة العسكرية، روما

فترة تجريبية، ومساعدة المدعي العسكري في التحقيقات والقضايا، وحضور جلسات المحاكمات وصياغة القرارات والأحكام لرئيس المحكمة.

١٩٨٥-١٩٨٨: مستشار لدى وزارة الخزانة، روما

عمل لدى شعبة الدولي للمحاسبة العامة (المكتب المدقق العام) على مراقبة القوانين الإقليمية مقارنة بالدستور الإيطالي، مقدا المشورة إلى مكتب رئيس الوزراء، ومدققاً في الميزانية الوطنية.

الخبرات المهنية الأخرى الوجيهة

- رئيس لجنة المراقبة التي أنشأتها جمعية الدول الأطراف للمحكمة الجنائية الدولية للإشراف على المباني الدائمة للمحكمة (من عام ٢٠١١ إلى الآن) ونائب للرئيس في عام ٢٠١٠.
- رئيس لجنة الميزانية في محكمة التحكيم الدائمة (٢٠١٢).
- رئيس الفريق العامل المعني بوضع النظام المالي والقواعد المالية لمحكمة التحكيم الدائمة (٢٠١١)
- منظم ورئيس مؤتمر تورينو للعدالة الجنائية الدولية (تورينو، ١٤-١٨ أيار/مايو ٢٠٠٧)، بشأن ممارسات العدالة الجنائية الدولية وأمثلتها، تحضيراً للمؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي. وحضرته جميع المحاكم الدولية أو التي تتسم بصفة دولية، وحوالي ٥٠٠ مشاركاً و٩٥ دولة (انظر الموقع الإلكتروني التالي <http://www.torinoconference.com> والوثيقة ICC-ASP/6/INF-2 and Add.1).
- منظم ومنسق اجتماع المائدة المستديرة بشأن دور العدالة الجنائية الدولية ومستقبلها وفرصها (تورينو، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥)
- مندوب إيطاليا إلى المؤتمرات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية بشأن مسائل تتعلق بالقانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي مثل:
- المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك مؤتمر روما الدبلوماسي لعام ١٩٩٨؛ وجميع الجلسات العشر التي عقدتها لجنة التحضير لاعتماد الصكوك التنفيذية للنظام الأساسي (١٩٩٩-٢٠٠٢)؛ وعدد من الجلسات بين الدورات والندوات والأحداث الأخرى (١٩٩٧-٢٠٠٦)؛ وكل اجتماعات جمعية الدولي الأطراف (٢٠٠٢-٢٠١٢)؛ والفريق العام في لاهاي التابع لمكتب جمعية الدول الأطراف؛ والفريق الدراسي المعني بالحكومة.
- اتفاقية الأمم المتحدة للجريمة المنظمة والأسلحة النارية وبروتوكولها (فيينا، ١٩٩٩-٢٠٠١)
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. شارك في المفاوضات في لجنة المخصصة (فيينا، ٢٠٠٢-٢٠٠٣). ومؤتمر ميريدا للتوقيع.
- اتفاقية مجلس أوروبا لمنع الإرهاب (ستراسبرغ، ٢٠٠٥) والبروتوكول المعدل للاتفاقية الأوروبي لمكافحة الإرهاب (ستراسبرغ، ٢٠٠٣)

- مجلس أوروبا: PC-PW، حماية الشهود والتعاون مع القضاة (٢٠٠٤-٢٠٠٥)؛ PC-TI، تقنيات التحقيق الخاصة (٢٠٠٤-٢٠٠٥)؛ CAHAR، الجوانب القانونية للجوء الإقليمي وشؤون اللاجئين وعديمي الجنسية (٢٠٠٥)؛ DH-DEV، تطوير حقوق الإنسان (١٩٩٨-٢٠٠٧)؛ DH-PR، تحسين إجراءات حماية حقوق الإنسان (٢٠٠٠)؛ CODEXTER، خبراء معنيون بالإرهاب (٢٠٠٣-٢٠٠٨، عضو في المكتب)؛ DH-S-TER، الإرهاب (٢٠٠٠)؛ GMT، الفريق المتعدد التخصصات المعني بالإرهاب (٢٠٠١-٢٠٠٢)؛ PX-PX، العنصرية وكراهية الأجانب (٢٠٠٢).
- مجلس الاتحاد الأوروبي: الفرقة العاملة المعنية بالقانون الدولي العام التابعة لمجلس الاتحاد الأوروبي، وخبراء القانون الدولي العام؛ واللجنة المعنية بالجوانب المدنية لإدارة الأزمات، وسيادة القانون في إدارة الأزمات
- اللجان الوطنية المعنية بالقانون الإنساني الدولي (بروكسل، ٢٠٠٠؛ بودابست، ٢٠٠١؛ وجنيف، ٢٠٠٢)
- خبير لدى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بخصوص تصنيع المجرمين للمتفجرات والاتجار فيها بطريقة غير مشروعة واستخدام هذه المتفجرات لأغراض إجرامية، من أجل إعداد صك دولي محتمل في هذا الصدد (٢٠٠٠)
- خبير استشاري لدى معهد الأمم المتحدة الأفريقي لبحوث الجريمة والعدالة بخصوص "تعزيز التعاون الدولي على مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد والأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو المشعة أو النووية واستخدامها لأغراض إجرامية" (٢٠٠٥). ومستشار علمي لجمعية مشاريع العدالة الجنائية الدولية، بما في ذلك نشر "دليل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بشأن تطوير الممارسات" (٢٠٠٨-٢٠٠٩) والمشاريع القانونية لهذه المحكمة (التدريب ومنصة التعليم الإلكترونية ودليل للدفاع - ٢٠١٠-٢٠١١)، فضلا عن دليل بشأن ممارسات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (٢٠١٠-٢٠١١) وغيرها من المشاريع المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية
- عضو (١٩٩٩-٢٠٠٦) في لجنة وطنية أو فريقا عاملا لتصديق وتنفيذ صكوك بشأن القانون الجنائي الدولي (المحكمة الجنائية الدولية وتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة والقانون الإنساني الدولية والجريمة المنظمة عبر الوطنية وجرائم الإنترنت والإرهاب والفساد)
- مستشار لدى المجلس الاستشاري للمعهد العالمي لمكافحة الاعتداءات

عروض عن القانون الجنائي الدولي وسيادة القانون

- مؤتمر عن المحكمة الجنائية الدولية (مانيل، ٢٥ و٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨)

- مؤتمر عن العدالة الجنائية الدولية (تورينو، ١٤-١٨ أيار/مايو ٢٠٠٧)
- ندوة إيطالية مصرية عن الإرهاب الدولي (روما - معهد الشؤون الدولية، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦)
- اجتماع مائدة مستديرة حول العدالة الجنائية الدولية (تورينو، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥)
- مشاورات بين الاتحاد الأوروبي واليابان بشأن المحكمة الجنائية الدولية (طوكيو، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)
- مؤتمر عن حماية الملكية الثقافية في ظل النزاعات المسلحة (كاتانيا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)
- مؤتمر عن جرائم الحرب (ميلانو، أيار/مايو ٢٠٠٤)
- ندوة عن العدالة الجنائية في إطار الإدارة المدنية للأزمات (مدريد، أيار/مايو ٢٠٠٤)
- مؤتمر عن التعاون الدولي على مكافحة الإرهاب (ترنتو، أيار/مايو ٢٠٠٤)
- مؤتمر عن دعم الاتحاد الأوروبي للمحكمة الجنائية الدولية (نابولي، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣)
- مؤتمر عن تنفيذ إيطاليا للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (روما- العاصمة، تموز/يوليو ٢٠٠٣)
- ندوة عن سيادة القانون في أفغانستان (واشنطن، شباط/فبراير ٢٠٠٣)
- مؤتمر عن المحكمة الجنائية الدولية (تورينو - مجموعة LINCIS، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢)
- مؤتمر عن تصديق النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في بلدان المتوسط (أشبيلية، شباط/فبراير ٢٠٠٢)
- مؤتمر عن تصديق النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (روما، أيار/مايو ٢٠٠٠)
- تدريب على القانون الجنائي الدولي للقضاة والمدعين العامين (روما - المجلس الأعلى للقضاء، شباط/فبراير ٢٠٠٠)
- ندوة عن القانون الإنساني الدولي (روما - معهد دراسات الدفاع، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠)

- ندوة عن العدالة الجنائية الدولية (تورينو - للجمعية الإيطالية للمنظمات الدولية، آذار/مارس
(١٩٩٧)

اللغات

الإيطالية: اللغة الأم

الإنكليزية: بطلاقة

الفرنسية: بطلاقة

المنشورات

الكتب

- *International Criminal Justice: Law and Practice from the Rome Statute to its Review* (Farnham: Ashgate, 2010), pp. 702,
- *The Code of International Conventions and Italian legislation on Terrorism – Italian* (“Codice delle Convenzioni internazionale e della legislazione italiana sul terrorismo”) - (Roma: Istituto Poligrafico dello Stato and Editoriale Scientifica, 2003), pp. 1185,
- *Conference on International Criminal Justice, proceedings and acts - English, French, Italian, pp. 358* (Torino: AGAT, 2008),
- *The Administration of the International Criminal Court – Italian* (“L’amministrazione della Corte Penale Internazionale”), series *Questioni contemporanee n. 22* – (Napoli: Editoriale Scientifica, 2006), pp. 94,

المقالات

- “Overview of the International Criminal Court”, in *International Conference on the International Criminal Court* (Manila, 2008), pp. 9-23,
- “Offences against the administration of International Justice” in *The International Criminal Court – Italian* (“I reati contro l’amministrazione della giustizia internazionale”, in *La Corte penale internazionale*) – (Milano: Giuffrè, 2006), pp. 1261-1324,
- “The Rome Statute and the Italian Constitution”, in *The International Criminal Court – Italian* (“Lo Statuto di Roma e la Costituzione italiana”, in *La Corte penale internazionale*) – (Milano: Giuffrè, 2006), pp. 1597-1647,
- “A Council of Europe perspective on the fight against terrorism”, in *International Cooperation in Counter-terrorism: The United Nations and Regional Organizations in the Fight Against Terrorism*, ed. by G. Nesi, (Farnham: Ashgate, 2006), pp. 141-148,

- “Italian implementation of the Rome Statute and related constitutional issues” in *States’ responses to the International Criminal Court* by Roy S. Lee (Ardsey: Transnational Publishers, 2005), pp. 215-245, -
- “Adaptation of the Italian legal order to the ICC Statute”, in *Diritto Penale e Processo*, n. 10/2003 – Italian (“Come adattare l’ordinamento giuridico italiano allo Statuto della Corte penale internazionale: lo stato dei lavori”), pp. 1299-1304, -
- “The Work of the Preparatory Commission of the International Criminal Court”, in *The Global Community, Yearbook of International Law and Jurisprudence* (Oceana Publications: New York, 2002), pp. 1454-1459, -
- “The Protocol No. 13 additional to the European Convention on Human Rights”, in *The Global Community, Yearbook of International Law and Jurisprudence* (Oceana Publications: New York, 2002), pp.1481-1482, -
- “The Firearms Protocol additional to the Palermo Convention on Transnational Organised Crime”, in *The Global Community, Yearbook of International Law and Jurisprudence* (Oceana Publications: New York, 2002), 1494-1498, -
- “The establishment of the International Criminal Court” in *The Global Community, Yearbook of International Law and Jurisprudence*, 812 (Oceana Publications: New York, 2001), pp. 812-819, -
- “Shortcomings in the Interforce Investigative Unit” -Italian (“Le molte debolezze dell’unità investigativa interforze”), *Italia Oggi* (newspaper), 25 September 1991, p. 1, -
- “No alternatives to mega-trials against Organized crime” – Italian (“Contro la delinquenza organizzata non c’è alternativa ai maxi - processi”), *Italia Oggi* (newspaper), 5 October 1991, p. 1, -
- “*Shadows in the Bill*” (“Le zone d’ombra del provvedimento”), *Italia Oggi* (newspaper), 3 February 1992, p. 24, -
- “Retirement age-limits for Judges and Prosecutors: a controversial Decree” (“Età pensionabile dei magistrati: un decreto che fa discutere”), *Italia Oggi* (newspaper), 3 March 1992, p. 1. -

مساهمات علمية أخرى

- “Illicit Trafficking and Criminal Use of CBRN Materials and Weapons: an Analysis of the New Members of the European Union and their Neighbouring Countries” (UNICRI: Torino, 2005); -
- “ICTY Manual on Developed Practices” (UNICRI: Torino, 2009), pp. 228; -
- “Manual on International Criminal Defence – ADC-ICTY Developed Practices” (UNICRI: Torino, 2011), pp. 231. -

(الأصل: الإنكليزية)

ملخص تنفيذي بالخبرات الوجيهة

يسرني ويشرفني أن أقدم أوراق ترشيحي لمنصب مسجل المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة").

ولما كانت المحكمة تبدأ عقدها الثاني، فإن المجتمع الدولي لا يتوقع منها ترسيخ إنجازاتها وحسب بل وأيضاً تجديد التزامها بالوفاء بولايتها، بغض النظر عن أعباء تكاليف العدالة الدولية التي لا تفتأ تزداد. ولكي تتصدى المحكمة لهذه التحديات، سيلزمها مسجل يتمتع بمهارات إدارية قوية وممتينة.

وأنا أعمل مسجلاً للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في وقت كثفت فيه الدول الأعضاء نداءاتها بالإسراع في الانتهاء من أعمال المحكمة القضائية مع تخفيض مواردها في الوقت ذاته، وقت يتوقع فيه من هذه المحكمة أكثر من أي وقت مضى أن تنضم بأعمالها إلى الرؤية الاستراتيجية العالمية للأمانة العامة بأن تحقق المزيد بموارد أقل.

وعلى هذه الخلفية دأبت على إعادة تقييم عمليات مسجل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ونفذت عمليات هادفة من أجل تخفيض التكاليف وتحضير المحكمة للانتهاء من أعمالها على حد سواء. وأدت التدابير الحذرة المتخذة لإعادة الهيكلة وتحقيق الفعالية إلى تخفيض الموارد مع الحفاظ على الدعم المتواصل للجدول الزمني للمحاكمات والنقض بكامله. وأبرزت الفترتان الماليتان اللتان عرضتهما في هذه المحكمة بصفتي مسجلاً لها التقيد المالي والاستجابة لرغبات الدول الأعضاء. وأتني على تخفيض حجم الملاك الوظيفي في المحكمة الذي أعدده ونفذته ووصف بأنه "أفضل ممارسة في قيادة عملة التغيير" يقوم بها مكتب خدمات الرقابة الداخلة. وساهمت مشاركتي الواسعة في الأوساط الدبلوماسية في إحداث تغيير في نجاح المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في إنفاذ الأحكام. وعززت الروابط القوية التي أقيمت مع المحاكم الوطنية من فعالية التعاون المتبادل تعزيزاً كبيراً.

وفي ١٠ كانون الثاني/يناير من هذا العام عهد الأمين العام للأمم المتحدة إلى أيضا بمسؤولية تمثيله بصفتي مسجلاً الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين ("الآلية")، وهي مؤسسة حديثة أنشأتها الأمم المتحدة وعهدت إليها استكمال أعمال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والحفاظ على إرثهما. وأثناء إنشاء الآلية والانتقال إليها استلهمت برؤية مجلس الأمن بأن تكون هذه المؤسسة مصغرة، وكذلك بطموحي في أن تقوم هذه الآلية على أفضل الممارسات في كلتا المحكمتين، بما تطور العدالة الجنائية الدولية أكثر وأكثر.

ومن المنطلق ذاته الذي به نجح فتح فرع الآلية في أروشا في ١ تموز/يوليو ٢٠١٢، وبالإدارة الصارمة التي أنارت قيادتي لقلم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على مدى ثلاث سنوات، ستكون طريقة اضطلاعي بمهمتي بصفتي مسجلاً للمحكمة الجنائية الدولية.

بيان المؤهلات

الخبرة المهنية

١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ حتى الآن: آلية الأمم المتحدة الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، أروشا ولاهاي

مسجل معاون للأمين العام

أنشئت آلية الأمم المتحدة الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين بمقتضى قرار مجلس الأمن رقم ١٩٦٦ (٢٠١٠)، استكمالاً لاختصاصات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وحقوقهما والتزاماتهما ووظائفهما الأساسية.

وعند تعييني مسجلاً، عاملاً في الوقت الراهن مسجلاً للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة دون تكاليف إضافية على الأمم المتحدة، قادت الانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين مركزاً على ما يلي:

- الانتقال ووظائف مسجل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة الموضوعية بسلاسة إلى مسجل آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، ضامناً قدرة الآلية على العمل دون ثغرات في الخدمات منذ اليوم الأول: إدارة إنفاذ الأحكام؛ وحماية الشهود ودعمهم؛ وإدارة محفوظات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ ومساعدة المحاكم الوطنية
- إنشاء بنية تحتية إدارة للآلية لضمان تقديمي الخدمات التالية: السلامة والأمن؛ الموارد البشرية؛ الميزانية والمالية؛ الخدمات العامة؛ والاتصالات؛ والمشتريات.
- تقديم الدعم القانوني والإداري إلى الرئيس والمدعي العام، بما في ذلك رسم السياسات وتعيين الموظفين.
- إنشاء المباني الجديدة لفرع أروشا. ونسقت، بدعم من الأمين العام، تحضير تقرير عن تشييد المباني الجديدة لفرع أروشا عملاً بقرار الجمعية العامة رقم ٢٤٠/٦٦. ودافعت عن هذا التقرير أمام اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة

والميزانية واللجنة الخامسة للجمعية العامة. ومشروع البناء يجتاز الآن مرحلته الأولى.

في ١ تموز/يوليو ٢٠١٢ فتح فرع آروشا أبوابه، وهو يعمل حالياً بالكامل.

١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ حتى الآن: المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة التابعة للأمم المتحدة، لاهاي، هولندا.

مسجل معاون للأمين العام

بصفتي مسجلاً أتولى المسؤولية الإدارية عموماً عن إدارة سير المحكمة (زهاء ٨٥٠ موظفاً وميزانية سنوية قدرها ١٤٠ مليون دولار أمريكي) وأتولى تقديم الدعم القضائي والقانوني والإدارية والدبلوماسية إلى أنشطة المحكمة القضائية. وأمثل أيضاً الأمين العام في جميع المسائل المتعلقة بالموظفين والمالية في المحكمة. وتشمل واجباتي الخاصة ما يلي:

- تنفيذ استراتيجية الإنجاز بفعالية ونجاعة بما أنها تتعلق بمسائل تدخل في اختصاصات المسجل، بما في ذلك عملية تخفيض الملاك الوظيفي والانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.
- الإشراف على شعبة خدمات الدعم القضائي وضمان سيرها، وقيادة وإدارة جميع الخدمات المتعلقة بالمحكمة، وإصدار القرارات والبيانات القانونية بشأن مسائل مختلفة تتعلق بالقضايا. وأشرف على تقديم الخدمات التالية: إدارة حماية الشهود، وإدارة هيئات الدفاع والتمثيل الذاتي، والاحتجاز، وعمليات قلم المحكمة، والترجمات القانونية التحريرية والفورية.
- أشرف على تقديم الخدمات الإدارية إلى القضاة والمدعين العامين وجميع الموظفين وأضمن ذلك، في المجالات التالية: إدارة تعيين الموظفين؛ الميزانية والمالية؛ السلامة والأمن؛ والمشتريات؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والخدمات العامة.
- أنفذ برامج المحكمة للعلاقات العامة ومخاطبة الجمهور وأشار بفعالية مع أصحاب المصالح والشركاء الإقليميين، عملاً باستراتيجية المحكمة العامة في مجال الاتصالات.

في فترة وجيزة وفي ظروف صعبة وسريعة التطور، حسّنت بكل وضوح عمليات المسجل. وأرى أن قلم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة يعمل بمهنية وهو شريك موثوق للدوائر ومكتب المدعي العام، يقدم الدعم الإداري والقضائي بأعلى

المعايير. وقدت ونفذت استراتيجية محكمة يوغوسلافيا لتخفيض الملاك والوظيفي الأمر الذي أثنى عليه باعتباره "أفضل ممارسة في قيادة عملة التغيير" يقوم بها مكتب خدمات الرقابة الداخلة في تدقيقه الأخير لعملية تخفيض الملاك الوظيفي في محكمة يوغوسلافيا. وحفظت موارد الموظفين في المحكمة مع الاحتفاظ بمستويات الإنتاجية بل وزيادتها عن طريق التوليف بين التدابير الرامية إلى تحقيق الفعالية وإعادة الهيكلة. وساهمت إسهاماً كبيراً في زيادة علاقات المحكمة الخارجية وجهودها لمخاطبة الجمهور، وخفض كثيراً عدد المدانين الذين لم ينقلوا بعد لإنفاذ الأحكام الصادرة في حقهم.

١٣ آب/ أغسطس ٢٠٠٤ - ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٩: المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة التابعة للأمم المتحدة، لاهاي، هولندا

نائب المسجل

عينت أساساً مستشاراً سياسياً أقدم ورقيت رسمياً في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وبعفتي مديراً لشعبة خدمات الدعم القضائي قمت بما يلي:

- قيادة وإدارة جميع الخدمات المتعلقة بالمحكمة، بما في ذلك تقديم الدعم القانوني إلى القضاة (حوالي ٨٠ محامياً)، وقسم الضحايا والشهود، وقسم إدارة المحكمة ووحدة الاحتجاز، ووحدة محامي الدفاع، بما في ذلك إدارة المساعدة القانونية وخدمات الترجمة التحريرية والفورية.
 - الإشراف المباشر على رؤساء سبعة أقسام (برتب م/١/٥/ف/٤)، مع كون زهاء ٤٠٠ موظف تحت سلطتي العامة.
 - إصدار قرارات قانونية وبيانات من المسجل إلى الدوائر بشأن مسائل مختلفة تتعلق بالقضايا، بما في ذلك انتداب المحامي وظروف الاحتجاز.
 - النيابة عن المسجل والتصرف في غيابه.
- ألفت فريقاً مداراً بجنكة وفعالاً من مهنيين متنوعين يتمتعون بالكفاءة استطاعوا إجراء ست جلسات محاكمة في اليوم الواحد. والتزاماً مني بتأليف فريق قوي، أنحت محيطاً للعمل يمكن للموظفين الازدهار فيه بالرغم من الضغط الذي تفرضه أعباء العمل في المحاكم وظروفها السريعة التطور بسبب استراتيجية الإنجاز.

١ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ - ٣٠ آب أغسطس ٢٠٠٤: المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة
التابعة للأمم المتحدة، لاهاي، هولندا

موظف قانوني رئيسي

ترقيت إلى رتبة ف٥ في عام ٢٠٠٠، وأسند إلى دور إداري وموضوعي فيما يلي:

- إدارة دعم الدوائر (المؤلفة من ٢٥ قاضياً على مستوى أعلى رتبة وكيل الأمين العام): أشرف مباشرة على محامي دائرة النقض وموظفي دعمها (آنذاك ٢٥ محامياً برتب من ف٢ إلى ف٥ وخمسة موظفين برتبة خ ع)؛ والتطوير الاستراتيجي؛ وإعداد الميزانية؛ وتوفير الموارد والمرافق؛ وتعيين الموظفين القانونيين (زهاء ٥٠ موظفاً)؛ واستعراض ممارسات العمل؛ وتحضير التقارير السنوية إلى مجلس الأمن والجمعية العامة؛ وتمثيل المحكمة في المنتديات الدولية؛ والعمل في اللجان الداخلية للمحكمة: رئيس مجلس الاستعراض المركزي ولجنة الرصد المشتركة e-PAS، واللجنة الرائدة المعنية بالاتصالات الداخلية؛ وسابقاً نائب رئيس فرع الأنشطة والبرامج وعضو في لجنة العقود المحلية.

- مستشار قانوني أقدم: تطوير وتنفيذ برامج عمل دوائر النقض في المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛ وإسداء المشورة القانونية إلى قضاة النقض السبعة (برتبة وكيل أمين عام)؛ وتوجيهات من قضاة النقض، الإشراف على البحث وصياغة قرارات دوائر النقض مع مراعاة الصكوك القانونية الوجيهة على النحو الواجب.

توليت المسؤولية عن تعيين جميع موظفي الدوائر تقريباً. وأنشأت قناة واسعة النطاق للتواصل بين الدوائر وباقي المحكمة. وأجريت استعراضاً لممارسات العمل في دائرة النقض وأعددت خطة إصلاح دائرة النقض. واعتمدت القضاة هذه الخطة في اجتماعهم العام ونفذت الإصلاحات المقترحة، وشملت هذه الإصلاحات تعديل القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات في المحكمة، واعتماد توجيهات للممارسات وتحسين أساليب العمل.

٧ آذار/مارس ١٩٩٧ - ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠: المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة التابعة للأمم المتحدة، لاهاي، هولندا

موظف قانوني

مع نمو المحكمة تغير دوري تغيراً هائلاً. فقد عُينت في بداية الأمر موظفاً قانونياً برتبة ف٤ لإجراء المحاكمة الثانية في المحكمة، أول محاكمة فيها لمتهمين متعددين، وهي تعتبر

محكمة بارزة في تاريخ المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة. وكانت هذه المحكمة معقدة وفيها أربعة متهمين وفريق دفاع نشط للغاية. وتضمنت مهامه الرئيسية ما يلي: الإشراف على فريق المحامين؛ والإشراف على مشاريع القرارات والأوامر والمذكرات ومراجعتها؛ وإسداء المشورة إلى القضاة بشأن المسائل القانونية الإجرائية والموضوعية؛ والتنسيق بين هيئتي الدفاع والادعاء؛ والإشراف على البحث وصياغة الأحكام. وعند استكمال المحكمة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ كُلفت بدعم قضاة دائرة النقض. وشملت المهام ما يلي: تطوير وتنفيذ برامج عمل دوائر النقض في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، إسداء المشورة القانونية إلى قضاة النقض السبعة (برتبة وكيل أمين عام)؛ الإشراف على البحث وصياغة قرارات دائرة النقض.

١٩٩٤-١٩٩٧: هيئة خدمات الإذاعة الخاصة، سيدني، أستراليا

مستشار رئيسي في مجال السياسة العامة

أسديت المشورة المفصلة في مجالي القانون والسياسة العامة، وأعدت الردود الحكومية وتمثيل الحكومة بشأن مختلف القضايا لدى لجنة هيئة خدمات الإذاعة الخاصة وجلسها التنفيذي؛ وصغت توجهات السياسة العامة؛ ومثلت هيئة خدمات الإذاعة الخاصة في اتحادات إذاعة أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ وغيرها من اللجان الوطنية واللجان الدولية؛ وقدمت خدماتي لمجلس هيئة الإذاعة الخاصة واللجنة الاستشارية المعنية بالمجتمع، بما في ذلك تنظيم وحضور اجتماعات شهرية؛ ونظمت إبرام اتفاقات تعاونية دولية بين الهيئة وغيرها من هيئات الإذاعة.

١٩٨٩-١٩٩٣: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس، فرنسا

موظف قانوني/وفي مجال السياسة العامة

خطت وبجثت وصغت التقارير عن الإجراءات الوطنية والدولية في مجال السياسة العامة والمسائل القانونية المتعلقة بالملكية الفكرية والبيئة والتنمية والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن أمن أنظمة المعلومات والبيانات الخاصة وحماية الخصوصية والطاقة؛ وقدمت خدماتي إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ونظمت الاجتماعات وحلقات العمل الدولية على أعلى المستويات ومثلت المنظمة فيها؛ وعملت مساعداً خاصاً للمدير التنفيذي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ونائبه.

Then, 1 Dr Johnson's Chambers, Temple, London, England : ١٩٨٨-١٩٨٦

مساعد قانوني لمؤسسة دحفري روبنستن، كيو سي

الترج: أجريت البحوث القانونية وأعددت الأوراق والخطب بشأن القانون الدولي وحقوق الإنسان والملكية الفكرية؛ وحضرت في المحكمة؛ وصغت مشاريع نصوص للبرنامج التليفزيوني الأسترالي "Hypotheticals".

British Film Institute, London, England : ١٩٨٨-١٩٨٦

مستشار قانوني وفي مجال السياسة العامة

توليت المسؤولية بمفردتي عن نجاح المفاوضات بشأن تغيير قانون حق المؤلف الإنكليزي في البرلمان؛ وأعددت أوراق الإحاطة والآراء بشأن مسائل الملكية الفكرية والرقابة؛ وأحطت السياسيين وشعاب الحكومة بالمعلومات؛ ونظمت مهرجان الفيلم بلندن لعام ١٩٨٧.

١٩٨٥-١٩٨٦: آنذاك رئيس محكمة الاستئناف بنينوساوث ويلز، سدي، أستراليا

معاون للقاضي مايكل كربي.

حضرت محاكمة بصفتي معاون لقاض؛ وأجريت بحثاً وتحليل قانونية موضوعية؛ وصغت قرارات وأوامر؛ ونسقت مع أعضاء الهيئة القضائية والسياسيين والمحامين ووسائل الإعلام والجمهور؛ ونظمت المهام الإدارية في المحكمة.

١٩٨٤-١٩٨٥: لجنة الأفلام الأسترالية، سدي، أستراليا

موظف قانوني معاون

قدمت الآراء القانونية في مختلف الوظائف القانونية للجنة؛ وأجريت البحث القانوني؛ وعالجت الطلبات الخاصة بحرية المعلومات.

المؤهلات العلمية

- ماجستير حقوق (بامتياز): كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بلندن، جامعة لندن، إنجلترا، ١٩٨٨

- باكالوريوس حقوق: جامعة سيدني، أستراليا، ١٩٨٤

- باكالوريوس علوم: جامعة موناش، ميلبورن، أستراليا، ١٩٨٠

المؤهلات المهنية والتدريب

- تدريب نظمته الأمم المتحدة بشأن منع التمييز والمضايقات، بما فيها المضايقات الجنسية وسوء استغلال السلطة - حزيران/يونيو ٢٠١١
- تدريب أكاديمية فريشووتر بشأن استراتيجية التواصل ومقابلات وسائل الإعلام - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠
- تدريب نظمته أكاديمية فريشووتر بشأن استراتيجية التواصل ومقابلات وسائل الإعلام - نيسان/أبريل ٢٠١٠
- حلقة عمل نظمته الأمم المتحدة بشأن الأخلاقيات والتزاهة لكبار المديرين - شباط/فبراير ٢٠٠٧
- تدريب نظمته الأمم المتحدة بشأن إدارة المديرين - نيسان/أبريل ٢٠٠٥
- حلقة العمل نظمته الأمم المتحدة بشأن مهارات التفاوض التعاوني - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢
- محام، لنكلن إن، لندن، إنجلترا- تم القبول في ٣ آيار/مايو ١٩٨٨
- محام/ وكيل، المحكمة العليا في فكتوريا- تم القبول في ٥ آيار/مايو ١٩٨٦
- محام، المحكمة العليا لنيوساوثولز- تم القبول في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٤

اللغات

الإنكليزية: اللغة الأم

الفرنسية بطلاقة (شهادة كفاءة باللغة الفرنسية مسلمة من الأمم المتحدة، وشهادة في اللغة الفرنسية من معهد الأليانس فرانسييز، ٢٠٠١)

المنشورات (قائمة غير حصرية)

- International Criminal Law Review, co-editor, Kluwer, quarterly, since Volume 1, December 2001 to present.
- Man's Inhumanity to Man – Essays in Honour of Antonio Cassese, co-editor, Kluwer, June 2003.

- Essays on the Procedure and Evidence of the ICTY in Honour of Gabrielle McDonald, co-editor, and author of the chapter: Interlocutory Appeals before the ICTY, Kluwer, December 2000. -
- The Times, Educational Supplement, 29 April 1988 - Empowering Teachers Under the new Copyright Bill. -
- Journal of Media Law and Practice, December 1987 - The Copyright, Designs and Patents Bill. -
- The Producer, November 1987 - Film Production under the New Censorship Laws. -
- The Listener, 5 May 1987 - Offensive Act? -

٥- رالف مارتينس (ألمانيا)

(الأصل: الإنكليزية)

ملخص تنفيذي بالخبرات الوجيهة

منذ أن غادرت المحكمة الجنائية الدولية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ وحتى الآن أضطلع بوظيفة المدير الإداري في المختبر الأوروبي لعلم الأحياء الجزيئي، وأنا المسؤول الموقع عن الميزانية والمالية والمنح والشؤون القانونية والموارد البشرية والمشتريات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات العامة وإدارة المرافق والأمن والإدارة. وبهذه الصفة أتولى أيضاً جميع علاقات العمل مع لجنة المالية وأتشاور مع ٢٠ دولة عضواً فيما يتعلق بجميع مسائل الإدارة.

ومنذ ذلك الحين استطعت توسيع نطاق خبرتي في مجال الإدارة التنظيمية وتقديم الخدمات في بيئات مليئة بالتحديات والطلبات، ما أكسبني مؤهلات كثيرة لأتولى منصب المسجل.

ولقد جمعت أكثر من ٢٥ عاماً من الخبرة في القيادة والإدارة لدى المنظمات الدولية في القطاعين العام والخاص في بيئات ثقافية مختلفة للغاية مع تولي المسؤولية المباشرة عن أكثر من ٤٠٠ موظف.

ولدي القدرة على التحفيز والقيادة والإدارة وتطوير الموظفين متيحاً بيئة عمل تمكن من استخدام الموارد على أجمع وجه. ونسقت مع جمعيات الموظفين وتفاوضت معها من أجل تهيئة بيئة من المعاملة العادلة والمنصفة.

وأملك سجلاً مثبتاً في تطوير الميزانيات وإدارتها، ولدي معرفة ممتازة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك. بما في ذلك تنفيذ نظم تخطيط الموارد المؤسسية (النظم والتطبيقات والمنتجات في معالجة البيانات). وبصفتي مديراً لخدمات الإدارة المشتركة صغت ميزانية المحكمة، وتفاوضت داخلياً وخارجياً بشأنها ونفذتها على مدى سنوات. ورأست المجلس الاستشاري المعني بتكنولوجيا المعلومات، ووجهت تطوير خطة تنفيذ تكنولوجيا المعلومات للسنوات الخمس الأولى في المحكمة، وتنفيذ نظام إدارة وثائق المحكمة.

ولدي كفاءة مهنية في إدارة التغيير تجلت في العديد من الإصلاحات والتحسينات الإدارية في مختلف المؤسسات العامة والخاصة الكبرى. وطورت ونفذت مع زملائي من مكتب المدعي العام والهيئة الرئاسية في المحكمة الخطة الاستراتيجية الأولى وتقييم المخاطر وأدرجت الأهداف الناتجة عن ذلك في نظام تقييم الأداء.

ولدي فهم شامل بالأطر القانونية للمنظمات الدولية وقواعدها ولوائحها وأقدم إليها الخدمات القانونية والمشورة، ضامناً التنفيذ السليم والامتثال المناسب.

ولدي معرفة شاملة بمشروعات البنى التحتية والمشروعات اللوجستية الكبرى. وأنشأت قسم العمليات الميدانية وأشرفت على تنفيذ المكاتب الميدانية في أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وكنت المسؤول الموقع عن الانتقال إلى مباني هوفترين وهاغس فيسبي.

ولدي قدرة مثبتة على إقامة علاقة جيدة مع مكتب المدعي العام والهيئة الرئاسية. وأسديت المشورة إلى المسجل أو مثله في جميع اللجان التنفيذية أو الاستشارية المشتركة بين الهيئات مثل مجلس التنسيق ولجنة المراقبة واجتماعات الهيئة الرئاسية وهيئة Tricom والمباني الدائمة وما إلى ذلك.

ولدي خبرة هائلة في النجاح حفي التنسيق مع جمعية الدولي الأطراف ولجنة الميزانية والمالية والفريقين العاملين في لاهاي ونيويورك والبلد المضيف والمنظمات غير الحكومية مع القدرة على التواصل بفعالية والصياغة والعمل بلغتين.

وأنا واثق أنني أبديت قدرتي على قيادة قلم المحكمة وعلى ضمان أنه يقدم الخدمات الضرورية لدعم هذه المنظمة المهمة في الوفاء بولايتها أنجع طريقة وأكثرها فعالية. ومهاراتي الأخلاقية والشخصية وحررتي في بث روح الفريق في بيئة متعددة الثقافات متمكناني كمسجل من الإسهام بفعالية في تطوير المحكمة في المستقبل.

وبفضل عملي السابق، كمسجل بالنيابة أيضاً لدى المحكمة الجنائية الدولية، ستستفيد المحكمة بقدر هائل من خبرتي وتجربتي في هذا الصدد. وبالنسبة إلى سيكون عملي مرة أخرى في واحدة من أهم المنظمات في العالم اعترافاً بالعمل الذي اضطلعت به من قبل وشرفاً كبيراً لي وتحدياً محموداً أمامي.

بيان المؤهلات

خبرات العمل

المختبر الأوروبي لعلم الأحياء الجزيئي، هايدلبرغ، ألمانيا ٢٠٠٩:

المختبر الأوروبي لعلم الأحياء الجزيئي هو أحد أعلى منظمات البحث العلمي ترتيباً في العالم وهو المختبر الأوروبي الرائد في مجال علوم الحياة. وأنشئ المختبر كمنظمة حكومية دولية للنهوض بعلم الأحياء الجزيئي في أوروبا ولكي يكون بديلاً جذاباً للولايات المتحدة كمكان عمل لعلماء الأحياء الجزيئية البارزين من الشباب في أوروبا. والمختبر إذ يضم ٢٠ دولة عضواً وله ميزانية تبلغ ١٨٠ مليون يورو في عام ٢٠١٢ يعمل في المختبر حوالي ١٧٠٠ شخص.

مدير تنفيذي

- إدارة وتسيير خدمات المالية والميزانية والمنح والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والمشتريات والخدمات القانونية واللوجستية وخدمات الأمن وإدارة المرافق وخدمات الموظفين والإدارة.
- تطوير وتنفيذ أول خطة استراتيجية وإدارة المخاطر في المختبر.
- استعراض نظامي الموظفين الإدارية والأساسي.
- إعادة هيكلة العديد من مسارات العمل المختلفة.
- تنفيذ مجموع إعداد التقارير في النظم والتطبيقات والمنتجات في معالجة البيانات مع أهداف سير العمل والمخزونات.
- التفاوض على العديد من الاتفاقات مع البلدان المضيفة وغيرها من السلطات الحكومية.
- رئاسة مجلس، مؤسسة الهبات التابعة للمختبر الأوروبي لعلم الأحياء الجزيئي

المحكمة الجنائية الدولية، لاهاي، هولندا : ٢٠٠٤-٢٠٠٩

- أنشئت المحكمة الجنائية الدولية بموجب نظام روما الأساسي الذي دخل حيز النفاذ في عام ٢٠٠٢ لملاحقة مرتكبي أخطر الجرائم التي تثير القلق الدولي، وهي القتل الجماعي والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
- إدارة وتسيير تكنولوجيا المعلومات وشؤون المالية والميزانية والمراقبة والموارد البشرية والمشتريات والخدمات العامة والعمليات الميدانية والإدارة.
- صياغة الميزانية السنوية للمحكمة والتفاوض بشأنها وتنفيذها.
- تطوير أول خطة استراتيجية للمحكمة.
- تنفيذ البنية التحتية التشغيلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

- تولي المسؤولية عن علاقات العمل مع ١٠٨ دول أطراف والدولة المضيفة ولجنة الميزانية والمالية بخصوص العديد من المواضيع.
- إعادة تنظيم جميع الشعاب الإدارية.
- تطوير استراتيجيات مختلفة للموارد البشرية.
- تنفيذ نظام SAP/R3 و FI والمشتريات والموارد البشرية ومخزونات الأعمال.

مجموعة Informa Group plc، لندن، إنكلترا :٢٠٠٤-١٩٩٧

مورد عالمي للمعلومات بشأن الأعمال بما يولد فائضاً قدره ٣٢٠ مليون جنيه إسترليني في أكثر من ١٨٠ بلدان بما يبلغ ٣٥٠٠ مؤتمر و ١٥٠٠ منشور.

مجموعة Informa Operations Group، لندن، إنكلترا :٢٠٠٤-٢٠٠٠

مدير إداري ومدير للمجلس

- تولي المسؤولية عن تكنولوجيا المعلومات وشؤون المالية وخدمات الزبون والتسويق والبريد المباشر والتوزيع واللوجستيات وغيرها من وظائف المكتب في ٢٢ مكتباً في لندن وحولها وتوحيدها بعد دمجها، بمبلغ قدره ٢٠٠ مليون جنيه إسترليني، بميزانية إجمالية للتكاليف قدرها ٢٥ مليون جنيه إسترليني.

- دمج حسابات الهيئات القانونية المحولة وتوحيد جميع الشعاب في شركة واحدة.

- دمج شعاب تكنولوجيا المعلومات وتوحيد شبكتين كبيرتين في شبكة واحدة.

- تنظيم عطاءات لجميع عقود التوزيع لأكثر من ١٠٠.٠٠٠ مشور و ٢٠ مليون قطعة بريد في العالم بأسره.

- العمل كخبير استشاري من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٤ في مواصلة دعم مجموعة Informa Group.

- والتشاور مع الشركات التي تملكها الأسر والشركات الصغيرة في صناعات مختلفة والإضطلاع بالعمليات الواجبة بهدف اكتساب شركة في صناعة الإعلام.

Euroforum Deutschland GmbH، دوسلدورف، ألمانيا :٢٠٠٠-١٩٩٧

- شركة فرعية ألمانية تابعة لمجموعة Informa Group plc، تنظم ١٠٠٠ مؤتمر، بمبلغ يزيد على ١٠٠ مليون مارك ألماني و٢٤٠ موظفًا.

مدير إداري

- تولي المسؤولية عن شؤون المالية والرقابة وتكنولوجيا المعلومات والموظفين والمشتريات وخدمات الزبون وخدمات التسويق والبريد المباشر والنشر والطباعة وتكنولوجيا المؤتمرات والتمويل وإدارة الأحداث، والفرع النمساوي.

- تنفيذ نظم متقدمة للمعلومات الإدارية، بما في ذلك نظام شامل لمراقبة تساوي المخصصات مع التكاليف.

- إعادة تنظيم مجال المسؤولية برمته.

- إعادة هيكلة جميع الأقسام التجارية.

- إسناد جميع الوظائف غير المهمة لسير العمل إلى جهات خارجية.

- تنفيذ مشروع مشترك مع جريدة مالية سويسرية.

Döhler GmbH، دارمشتات، ألمانيا :١٩٩٧-١٩٨٥

- مسك مبلغ قدره ٨٠٠ مليون مارك ألماني لمصنع خاص يوفر مكونات الأغذية والمشروبات الطبيعية، بما في ذلك عملية الهندسة لأسواق الخدمات الصناعية والغذائية، مع ٢٠ شركة فرعية في ٣ قارات ومع وكلاء في شتى أرجاء العالم.

Döhler America, Inc.، برنستاون، نيوجرسي :١٩٩٧-١٩٩١

رئيس ومدير

- المسؤولية عن استيراد مكونات الأغذية وتطويرها وإنتاجها وتسويقها وبيعها لفائدة دوائر صناعة الأغذية وسوق الخدمات الغذائية في أمريكا.

- المسؤولية الميدانية عن شمال وجنوب أمريكا.

- تحويل شركتين فرعيتين وتعديل أوضاعها

كبير الموظفين الماليين : ١٩٨٩-١٩٩١، Döhler Vertriebs GmbH، دارمشتات، ألمانيا

المشاركة كعضو رئيسي في فريق الإدارة في جميع المفاوضات على حل

- شركة قيمتها ١٠٠ مليون مارك ألماني تعمل في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وهولندا وبلجيكا وأسبانيا وفرنسا والبرتغال.

- المسؤولية بعد ذلك عن شؤون المالية والمراقبة وتكنولوجيا المعلومات والمشتريات ومراقبة المستودعات وإدارة الإنتاج والحسابات الرئيسية لشركة فرعية ألمانية تدر دخلاً قدره ٥٠ مليون مارك ألماني.

: ١٩٨٩-١٩٩١، Döhler GmbH، دارمشتات، ألمانيا

نائب مدير شعبة

- المسؤولية عن الشؤون المالية والمراقبة وتكنولوجيا المعلومات وإدارة الإنتاج وجميع الشركات الفرعية لشعبة الأغذية في العالم بأسره.

- إعداد وإدارة خطة التسويق الاستراتيجية العالمية، مع توحيد أنشطة الشركات الفرعية.

- تصميم وتنفيذ نظم التخطيط الدولي والمراقبة.

: ١٩٨٧-١٩٨٩، رئيس قسم مراقبة الشركات

: ١٩٨٥-١٩٨٧، مساعد مديري مجلس

التعليم

ماجستير إدارة الأعمال، جامعة جاستس ليبغ غيسين، ألمانيا، ١٩٨٥

المجالات الرئيسية: التنظيم/الإدارة والأعمال/تخطيط الإنتاج والتسويق

اللغات

الألمانية هي اللغة الأم

الإنكليزية بطلاقة

الفرنسية والأسبانية أساسيات اللغة

٦- مبادجول نغونلاردج كابرأ (تشاد)

(الأصل: الإنكليزية)

ملخص تنفيذي بالخبرات الوجيهة

لدي معرفة كاملة بالمسؤوليات المنوطة بهذا المنصب وأتمتع بما يتناسب مع هذه المسؤوليات من خبرات عمل ومعرفة مهنية بالسياسات العليا وعمليات اتخاذ القرار اكتسبتها تدريجياً بفضل تولي مختلف المناصب الريادية في المقر الرئيسي للأمم المتحدة والمكاتب الميدانية. ولقد اكتسبت مهارات كبرى في إدارة الصناديق العامة الدولية وغيرها من الموارد، بما في ذلك في عمليات الطوارئ الكبرى والمعقدة، وأملك سجلاً يشهد على حسن إدارتي ويثبت قدرتي على تحليل المواقف والتخطيط وتحديد الأولويات لضمان الفعالية واحترام الالتزامات والوصول إلى الحد الأقصى من النتائج من أجل تحقيق الأهداف. وطوال مساري الوظيفي البالغ ٣٠ عاماً، في الأمم المتحدة أساساً، اغتنمت الفرص التي أتاحت لي لتعزيز مهاراتي الشخصية وممارسة التخطيط والإدارة من الناحية الاستراتيجية، بما في ذلك متطلبات الميزانية وتنفيذ المشاريع ورصدها وضمان الاستعراض العام لها لتحديد المسائل المتعلقة بها، وإسداء المشورة إلى الإدارة التنفيذية ورفع التقارير إليها وإعلام سائر أصحاب المصالح بالنتائج المحققة والتحديات المطروحة.

وطلورت مهارات التفاوض والوساطة والحكم الرشيد والمبادرة والمهارات التحليلية واكتسبت حنكة دبلوماسية وسياسية في التصدي للتحديات التشغيلية والمواقف الحساسة وعملت بصفتي موظفاً وقائد فريق ومدير وممثل قطري أو إقليمي، على رصد عمليات الطوارئ أو العمليات العادية التي يدخل فيها الشركاء المحليون والإقليميون والدوليون وتستلزم توفير قدر هائل من الموارد من حيث الموظفين. بما يضمن تطبيق مبادئ الأمم المتحدة والنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. واضطلعت بأنشطة التدريب على الإدارة العليا واكتسبت من خلال الممارسة سجلاً مشهوداً له من الخبرة في العمل في المهارات الوجيهية مثل مشاركة الشركاء على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية وتمثيل المنظمة وبناء روح الفريق وتغذيتها في بيئة متعددة الثقافات وحشد الموارد لتنفيذ برامج العمل. والأهم من ذلك أن لدي سجلاً من الإشراف على الخدمات الموضوعية في الهيئات المنشأة بمعاهدات الأمم المتحدة، وتمثيل المفوض السامي أو الأمين العام، حسبما يكون مناسباً، في اجتماعات مؤسسات الأمم المتحدة مجيباً عن تساؤلات أصحاب المصالح.

وبصفتي رئيساً مشاركاً في لجنة التعيين والترقية وإسناد المهام في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعامين على التوالي، فقد كنت في صميم تنفيذ السياسات العامة والمبادئ التوجيهية الخاصة بالموظفين. وإن أخترت لمنصب المسجل المالي بالتحديات فإنني سأجلب كل هذه المهارات إلى المحكمة الجنائية الدولية، كما يمكنني أن أضيف قيمة لأعمال الفريق المعني بدعم المحكمة، ليس فقط باعتباري

موظفاً أقدم محنك، ومناصراً في مجال حقوق الإنسان وعامل في المجال الإنساني، بل وأيضاً باعباري موظفاً أقدم معنياً بالأخلاقيات، نظراً لأن مهام مدير مكتب الأخلاقيات في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعزز القدرة الشخصية على العمل بفعالية في أوضاع متعددة الثقافات وإثراء ثقافة المهنية والزاهة والمساءلة والشفافية في بيئة العمل. ولعل احتكاكي بمختلف المناصب وتنقلي بينها ييسر اندماجي في أفرقة جديدة، ويعزز قدرتي الشخصية على إقامة علاقات جيدة مع الزملاء وطائفة عريضة من الناس. ولقد تعلمت العمل تحت ضغط قصر المهل الزمنية وفي ظروف عمل حافلة بالصعوبات، إذ شاركت في عمليات طوارئ معقدة تحيط فيها التحديات الأمنية بالموظفين/المكاتب. وأن أعني تماماً بالحساسية المتعلقة بتسجيل قواعد البيانات وإدارتها وشؤون تكنولوجيا المعلومات. وأنا أتحدث وأعمل بالإنكليزية والفرنسية ولدي بعض المفاهيم عن الإسبانية والعربية.

بيان المؤهلات

لمحة عامة

موظف بارز في الأمم المتحدة ولدي خبرة موسعة في الريادة ومهارات في إدارة التغيير، وإسداء المشورة للمديرين وخدمة الهيئات الدولية وإدارة شؤون الموظفين وأمن المكاتب/الموظفين وإدارة الموارد (بما في ذلك في العمليات الميدانية الكبرى والأوضاع الطارئة المعقدة)، وأعكف على ضمان احترام النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة والنظام الإداري والأساسي للموظفين في الأمم المتحدة. وحصلت على التدريب على إدارة المشاريع ورصدها وإعداد التقارير عنها ولدي خبرة إدارة وتقنية كبرى في ذلك الصدد؛ ولدي معرفة مشهود لها في تخطيط الميزانيات وتنفيذها ورصدها وإعداد التقرير عن النتائج إلى أصحاب المصالح؛ ولدي مهارات وخبرة متنوعة بفضل التنقل بين الوظائف. ولدي خبرة مشهود لها في الوصول إلى الحد الأقصى من قدرة وكالة الأمم المتحدة على إشراك الموظفين وموظفي الإدارة العليا في ممارسات الريادة في مجال الأخلاقيات لتعزيز الفعالية في سير العمل. وحصلت على التدريب على مهارات الريادة العليا في الأمم المتحدة على وجه التحديد، والمهارات الموجهة نحو الناس والريادة في مجال الأخلاقيات.

واضطلعت بمهام قانونية في مجال الدعوة الدولية وتوفير الحماية الدولية للأفراد أو المجموعات من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الإشراف على آليات الشكاوى الميدانية للوقاية من الاستغلال والانتهاك الجنسي. ولدي مهارات مثبتة في تنظيم وعقد حلقات التدريب والبحث في مجال الأخلاقيات والامتثال، وفي إدارة النزاعات والوساطة، في قانون الإنسان الدولي وفي القانون الإنساني الدولي. ولدي خبرة موسعة في بعثات تقصي الحقائق

المعلومات الشخصية

الجنسية: تشادية

الحالة الاجتماعية: متزوج

التعليم

- جامعة جنيف/سويسرا، معهد الدراسات الدولية العليا، دكتور في العلوم السياسية، شهادة الدكتوراه (حزيران/يونيو ١٩٨٥)
- جامعة الكاميرون، ياوندي، معهد الكاميرون للعلاقات الدولية، شهادة الحلقة الثالثة (حزيران/يونيو ١٩٧٩)
- جامعة تشاد، نجامينا، ليسانس في العلوم القضائية (حزيران/يونيو ١٩٧٥).
- المدرسة الوطنية للإدارة، نجامينا، شهادة الحلقة الثالثة (حزيران/يونيو ١٩٧٥).
- المدرسة الوطنية للإدارة، نجامينا، شهادة الحلقة الثانية (حزيران/يونيو ١٩٧٤).

خبرات العمل

- مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين: رئيس المجلس الاستشاري لإدارة شؤون الموظفين، مكتب الأخلاقيات: ٢٠١٢/١-٢٠٠٩/٩

نظمت ورأست ويسرت حوار إدارة شؤون الموظفين بشأن إدارة الموارد البشرية ومساءلة الموظفين والإدارة وظروف العمل في المفوضية، بهدف تهيئة ظروف تحسن وفاء الوكالة بولايتها القانونية، وفقاً لنظام الأمم المتحدة وقواعدها التي تدير الصناديق الدولية العامة والموارد البشرية. وصغت وأعددت ونشرت وعززت سياسات الأخلاقيات وفقاً لمعايير السلوك الموحدة للخدمة المدنية الدولية، بهدف إثراء ثقافة النزاهة والترويج للعمل في بيئة تتسم بأعلى المعايير الأخلاقية. وتسلمت وفحصت الطلبات الفردية بخصوص الوقاية من الأعمال الانتقامية وعرضت قضايا وجبهة في هذا الصدد لكي يحقق فيها مكتب المفتش العام وتتخذ شعبة الموارد البشرية وخدمة المشورة القانونية والمكتب التنفيذي فيها التدابير التأديبية المحتملة. ونفذت برنامج الأمم المتحدة للكشف المالي كأداة لإدارة المخاطر لمنع تضارب المصالح في المفوضية والتخفيف من أثره. وطورت آليات ميدانية للشكاوى لتعزيز أعمال

المفوضية لحماية الأشخاص من الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية. وبصفتي عضواً خارجياً في لجنة الأخلاقيات لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، شاركت في أعمال اللجنة لضمان الرقابة على برنامج الأخلاقيات في المنظمة. وتعاونت مع مسؤولي الأخلاقيات في الأمم المتحدة على ضمان اتساق المشورة وجودة الخدمات المقدمة إلى موظفي الأمم المتحدة وإدارتها.

مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان: مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في نيويورك:

٢٠٠٦/١٢-٢٠٠٩/٧:

خطط ونفذت ورصدت ميزانية المكتب في نيويورك، ضامناً إدارة الموارد والإشراف عليها بشكل عام. وتوليت الريادة والإدارة الاستراتيجية في مكتب نيويورك. وشاركت في عملية اتخاذ القرارات عموماً بصفتي عضواً في فريق الإدارة العليا. وقدت تقديم الخدمات إلى الهيئات المنشأة بمعاهدات الأمم المتحدة خلال دورتها المعقودة في نيويورك. وحضرت مذكرات إعلامية بشأن قضايا حقوق الإنسان لفائدة المفوضية السامية أو الأمانة العامة وساعدتهما في الاجتماعات مع الأطراف الخارجية. ومثلت المفوضية أو الأمانة العامة في المنتديات الدولية ورأست اجتماعات أفرقة العمل والأفرقة العاملة الرئيسية. وأعددت تقارير خاصة بمواضيع معينة لتعرض على المفوضية أو الدول الأعضاء. وقدمت إحاطات شهرية عن التحديات العالمية المطروحة في مجال حقوق الإنسان والقضايا الخاصة بكل بلد إلى الرؤساء الداخليين في مجلس الأمن. ونظمت منتديات غير رسمية في مجال حقوق الإنسان في مقر الأمم المتحدة الرئيسية وعملت مع مكتب المشورة القانونية أو الدول الأعضاء لتعزيز الانضمام إلى المعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان، من خلال جلسات الإحاطة التي تعقد ظهراً. ورأست بعثات تفصي الحقائق وأقامت اتصالات معينة بالنيابة عن المفوض السامي لحقوق الإنسان.

نائب مدير/مدير بالنيابة، شعبة الحماية الدولية

٢٠٠٣/٢-٢٠٠٦/١١:

قدمت خدمات الإشراف والتوجيه والإدارة الاستراتيجية في شتى أرجاء العالم كما أعددت برنامج العمل بخصوص الحماية الدولية للاجئين وغيرهم من الأشخاص اللذين تهتم بهم المفاوضات، مع التركيز خصوصاً على خدمات الحماية في إدارة العمليات الميدانية لموظفي الحماية ودعم

طلبت إعادة التوطين الواردة من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان كأداة للحماية، مع تسجيل معلومات عن بلد الأصل لضمان إدارة قاعدة البيانات وتعزيز الفعالية في تقديم الخدمات. وضمنت الإشراف العام على موظفي الحماية الدولية واختيارهم وتدريبهم. وشاركت في رئاسة مجلس التعيين والترقية وإسناد الوظائف في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإسداء المشورة إلى المفوض السامي بشأن إدارة الموارد البشرية. وراجعت السياسات العامة والإجراءات لإجراء تغييرات على دمج الوظائف التشغيلية وتعزيز تحسين الخدمات المقدمة، بما في ذلك إدماج العمر والنوع والتنوع في برامج المفوضية؛ وشاركت في اجتماعات مجلس استعراض الأعمال، وهو إجراء لتخطيط الميزانية. ورأست البعثات الميدانية بشأن الحماية الدولية. وأخطرت الإعلام ومجموعات الدعوة بشأن النتائج والتحديات. وأعدت تقارير عن النتائج والتحديات إلى اللجنة التنفيذية والاجتماعات الدولية المانحة، مجيئاً عن تساؤلتهما.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: ممثل إقليمى في إقليم أفريقيا الوسطى:

٢٠٠٣/١-٢٠٠٠/٤:

عملت في كينشاسا، وأشرفت على المكاتب الميدانية ورأستها وقدمت إليها الإدارة الاستراتيجية في الإقليم الفرعي مع التركيز خصوصاً على تحديات أمن الموظفين في سياق بيئة العمل الشاملة. واستعرضت الميزانيات التشغيلية لتكييفها مع التغييرات الناجمة عن زيادة تحركات السكان في سياق العمليات المعقدة للمفوضية في منطقة البحيرات العظمى في أفريقيا؛ وضمنت التعاون مع بعثات الأمم المتحدة في الكونغو وغير ذلك من المكاتب القطرية في أفريقيا لتحقيق الفعالية في تقديم الخدمات. ودعمت المؤسسات القضائية الوطنية والإدارات المحلية لتعزيز حماية اللاجئين. ودأبت على التفاوض مع الأطراف المتحاربة لتحسين فرص الوصول إلى ضحايا الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان والاضطلاع بالواجبات القانونية. ونظمت زيارات قطرية للمفوض السامي لتجديد العلاقات مع جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو خلال الفترات الحساسة للعلاقات الدولية في منطقة البحيرات العظمى.

٢٠٠٠/٣-١٩٩٦/٧

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: نائب مدير مكتب الاتصال في نيويورك

اضطلعت بوظائف التنسيق مع هيئات الأمم المتحدة الرئيسية ولجانها التنفيذية والبعثات الدائمة للدول الأعضاء وممثلي المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام ومجموعات الدعوة لإحطار كل هذه الجهات بمعلومات عن أداء المفوضية والتحديات التي تواجه الحماية الدولية. وقدمت إسهامات المفوضية في تقرير الأمانة العامة عن القضايا الإنسانية المقدم إلى مجلس الأمن. وعرضت ميزانية المفوضية البرنامجية ودافعت عنها في دورات اللجان الاستشارية للأمم المتحدة. ودأبت على إجراء حوار مهيكّل مع اللجان الاستشارية في دوراتها بشأن عمليات المفوضية الميدانية.

١٩٩٢/٧-١٩٩٦/٧

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: نائب ممثل إقليمي في غرب أفريقيا/موظف قانوني:

اضطلعت بأنشطة قانونية تتعلق بالواجب القانونية الدولية للمفوضية في ١٦ بلداً غرب أفريقيا. ودرّبت مسؤولي الشرطة والهيئة القضائية بشأن القانون الإنساني وقانون اللاجئين. وصممت برنامج الحماية الدولية ومتطلبات الميزانية لتقديم خدمات جيدة في الإقليم الفرعي. وأشرفت على أقسام الإدارة والمالية وخدمات المجتمع والقسم القانوني في المكاتب القطرية. وشاركت في بعثات لتقصي الحقائق دعماً لمهام المفوضية القانونية وقدمت التقارير إلى المفوض السامي وسائر أصحاب المصالح. وتفاوضت بشأن الوصول إلى السجون ومراكز الاحتجاز لتعزيز فعالية الخدمات المقدمة إلى الناس اللذين تهتم بهم المفوضية. وتعاونت مع أصحاب المصالح الآخرين مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية لتحسين المعلومات المقدمة عن تحديات الحماية الدولية ولتقييم أوضاع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

١٩٩٢/١٢-١٩٨٨/١١

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: ممثل في بوروندي:

مثلت المفوض السامي واطلعت بمسؤوليات إدارية في المكتب القطري. تطورت تخطيط الميزانية ونفذته ورصدته ودأبت على ذلك في عمليات معقدة تتعلق باللاجئين. وشاركت مع السلطات الوطنية في دعم عمليات الحماية الدولية. ونفذت برامج عمل متعددة الجوانب

لدعم اللاجئين العائدين. وشاركت مع سلطات الهجرة في تسهيل إجراءات اللجوء وضمان الفعالية في اضطلاع المفوضية بمهامها القانونية. وتفاوضت حول الوصول إلى ضحايا الحروب في المناطق النائية وإلى الحالات الفردية وخاصة إلى اللاجئين من النساء والأطفال وإلى طالبي اللجوء في مراكز الاحتجاز. وجمعت البيانات لدعم طلبات اللاجئين للحصول على اللجوء وحافظت على شراكة قوية مع سائر أصحاب المصالح لتقديم الخدمات على نحو فعال. وشاركت مع وسائل الإعلام المحلية على نشر المعلومات عن الحماية الدولية ومكافحة كراهية الأجانب.

موظف/موظف قانوني كبير مسؤول عن الحماية

: ١٩٨٨/١٠-١٩٨٧/١

وقمت بإجراءات فحص أهلية اللاجئين بالنيابة عن حكومة نيجيريا الفيدرالية وتماشياً مع واجبات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين القانونية. وناصرت مطالب اللجوء لدى السلطات المختصة، وقمت بزيارات إلى مراكز الاحتجاز لمتابعة الحالات الفردية. وقمت ببعثات ميدانية لتسجيل الواصلين الجدد إلى المناطق الحدودية. وأشرفت على تقديم المساعدة إلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، ضامناً احترام النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وصغت قانون اللجوء الوطني وإجراءات الأهلية. ونظمت حلقات العمل بشأن القانون الإنساني، مشركاً الهيئات القضائية والشرطة الفيدرالية والأوساط الأكاديمية والمنظمات الوطنية غير الحكومية.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: موظف/موظف قانوني معاون لشؤون الحماية

: ١٩٨٦/١٢-١٩٨٤/٧

قدمت الدعم إلى العمليات الميدانية ضامناً تقديم المعلومات القانونية عن إجراءات فحص الأهلية. وحللت أوضاع اللاجئين والمعلومات الواردة عن بلدان الأصل لتحديد التحديات المطروحة في تناول وتعزيز جودة وفعالية خدمات الحماية الدولية. وقمت ببعثات ميدانية لدعم عمليات الطوارئ. وصغت التقارير ومواد الإحاطة عن أوضاع اللاجئين.

حكومة تشاد/وزارة الشؤون الخارجية والتعاون: مستشار، سفارة تشاد في القاهرة/مصر/ وموظف معني بالتعاون الدولي:

: ١٩٧٧/٩-١٩٧٥/٩

دعمت السفير في القيام بوظائفه الدبلوماسية في مصر. وعكفت على تطوير العلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بين تشاد ومصر. وأشرفت على قسم الإدارة/المالية في البعثة. وتفاوضت حول تسجيل الطلاب التشاديين وصرف المنح الخاصة لهم. وقدمت الدعم القانوني إلى أفراد المجتمع التشادي. وشاركت في الاجتماعات التشادية المشتركة بين الوزارات للتحضير للمفاوضات الثنائية أو المتعددة الأطراف بشأن التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وأعددت مشروعات التعاون كي يستعرضها مدير قسم التعاون الدولي.

٧- باركر لين (المملكة المتحدة)

(الأصل: الإنكليزية)

ملخص تنفيذي بالخبرات الوجيهة

يشمل مساري الوظيفي الدبلوماسي أكثر من ٢٠ عاماً من الخبرة كمدير فعال في مجال الخدمة العامة في المملكة المتحدة وفيما وراء البحار، ابتداءً من الأدوار الإدارية المتوسطة في الحكومة المركزية بالمملكة المتحدة واثنتين من بعثات المملكة المتحدة الكبرى إلى الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار وانتهاءً بتولي رئاسة بعثتي المملكة المتحدة إلى قبرص وهولندا لمدة ٨ أعوام.

وفي هذه الأدوار توليت المسؤولية عن تنفيذ السياسات العامة بل وأيضاً عن إدارة الأموال العامة والموارد البشرية بفعالية في إطار القيود المفروضة على الميزانية، ضامناً أعلى المعايير في أداء الفريق وتحقيق نتائج ملموسة في طائفة عريضة من المجالات، فضلاً عن تقديم الخدمات العامة بنجاعة وبفعالية من حيث التكاليف.

وبصفتي رئيساً لبعثة كان من اللازم أن أتحدى بمهارات القدرة على الريادة بقوة والتحلي برؤية استراتيجية واضحة والحكمة في اتخاذ القرارات والامتياز في الاتصالات. وبصفتي سفيراً في لاهاي اكتسبت أيضاً خبرة جديدة قيمة في علاقات العمل بين المحكمة الجنائية الدولية والدول الأطراف فيها، وكذلك في دوري كرئيس للجنة المراقبة بشأن المباني الدائمة.

وبصفتي رئيساً لمكتب رئيس المحكمة الجنائية الدولية من آذار/ماريس ٢٠١١ شاركت بفعالية في الأعمال المشتركة بين الهيئات بشأن طائفة عريضة من مسائل الإدارة الاستراتيجية، بما في ذلك إعداد وتنفيذ ميزانية المحكمة الجنائية الدولية وإطار التخطيط الاستراتيجي وإدارة المخاطر الجديدة، وتوليت المسؤولية عن ميزانية الهيئة القضائية وعن إسداء المشورة إلى الرئيس والهيئة الرئاسية بشأن طائفة عريضة من المسائل الداخلية والخارجية.

وتشمل خلفيتي المهنية أيضاً الخبرة في الجوانب العملية لبعثات الإدارة الميدانية، وإدارة الجوانب الأمنية وتحديث نظم تكنولوجيا المعلومات. ويمكن أن أجلب خبرات موسعة في مجال المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن ضمان التعاون العملي بين الدول الأطراف وجهات أخرى. وعلى مستوى أكثر شخصية، أستمتع بالعمل في بيئة متعددة الثقافات، ولا يصعب علي العمل بلغتي عملي المحكمة.

وأخيراً لدي خلفية قانونية تشمل شهادة في القانون وخبرة في تدريس القانون ضمن مواد أخرى بصفتي محاضر جامعي، ولدي خبرة عملية اكتسبتها لاحقاً في التفاوض على الاتفاقات الدولية وتشريع الاتحاد الأوروبي وتنفيذ القانون الوطني.

بيان المؤهلات

الخلفية العلمية

بكالوريوس في الفقه القانوني، جامعة أكسفورد، ١٩٧٤ (علمية القانون ماكينون، مدرسة مغدالين)

ماجستير في دراسات الجماعة الأوروبية (مع مرتبة الشرف)، جامعة مانشستر، ١٩٧٥.

تاريخ الوظائف

١٩٧٥-١٩٧٨: محاضر في القانون، جامعة مانشستر

درست طائفة من مواد القانون، منها القانون الدولي والفلسفة القانونية وقانون العقود والقانون الجنائي.

١٩٧٨-٢٠١٠: السلك الدبلوماسي في المملكة المتحدة

١٩٧٨-١٩٧٩: إدارة مراقبة الأسلحة ونزع السلاح، وزارة الخارجية والكونمولث

قضيت وقتاً طويلاً في جنيف بصفتي عضواً في فريق المملكة المتحدة للتفاوض على مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

١٩٧٩-١٩٨٤: تدريب على اللغة اليونانية، ثم سكرتير ثان/أول في السفارة البريطانية بأثينا.

مسؤول عن تحليل السياسات اليونانية المحلية والخارجية، بما في ذلك انضمام اليونان إلى الجماعات الأوروبية.

١٩٨٤-١٩٨٦: شعبة الجماعة الأوروبية، وزارة الخارجية والكونمولث

مسؤول عن السياسة العامة بشأن السوق الموحدة في الجماعة الأوروبية، والتفاوض على معاهدة إصلاح الجماعة الأوروبية لعام ١٩٨٦ (القانون الأوروبي الموحد) والانتقال البرلماني اللاحق إلى التشريع التنفيذي في المملكة المتحدة.

١٩٨٦-١٩٨٨: سكرتير خاص معاون لوزير الخارجية وشؤون الكونمولث، السير جوفري هو

مسؤول عن السياسة العامة بشأن أوروبا وأيرلندا الشمالية والدفاع والعلاقات بين الشرق والغرب وأفريقيا.

- مستشار، الأمانة الأوروبية، مكتب الرئاسة : ١٩٨٩-١٩٩١
- مسؤول عن إدارة فريق تنسيق مركزي تابع للوزارة البريطانية بخصوص السياسة العامة للحكومة بشأن قضايا الاتحاد الأوروبي، مضطلعاً بوظائف الأمانة للجان الوزارية ولجان كبار الموظفين المعنية، وداعماً خدمات الاقتراع البرلماني بشأن تشريع الاتحاد الأوروبي. ومسؤول عن ميزانية أمانة الاتحاد الأوروبي وملاكه الوظيفي.
- رئيس مكتب القنصلية، المفوضية السامية البريطانية، نيو دلهي : ١٩٩١-١٩٩٥
- مسؤول عن رئاسة فريق المفوضية العليا الذي يغطي السياسة العامة الهندية الداخلية والخارجية؛ والإشراف على الكثير من الأعمال القنصلية وإجراءات منح التأشيرات، ووضع أهداف المكتب ورصدها، والاضطلاع بدور إداري كبير بصفتي "رئيس الموظفين" في واحد من مكاتب المملكة المتحدة الواقعة فيما وراء البحار.
- رئيس مكتب القنصلية/مستشار سياسي، بعثة التمثيل الدائمة للمملكة المتحدة لدى الاتحاد الأوروبي، بروكسل : ١٩٩٥-١٩٩٩
- طائفة عريضة من المسؤوليات في مجال السياسة العامة في واحد من أكبر مكاتب المملكة المتحدة وأكثرها عملاً، بما في ذلك مسائل الاتحاد الأوروبي المؤسسية ومسائل المتعلقة بالموظفين، والمفاوضات المتعلقة باستراتيجية المملكة المتحدة في الرئاسة وتمويل الاتحاد الأوروبي في المستقبل. وكنت مسؤولاً أيضاً عن إدارة موارد البعثة التمثيل وأموالها وموظفيها.
- رئيس شعبة التنسيق في وزارة الخارجية والكمونولث : ١٩٩٩-٢٠٠١
- مسؤول عن علاقات العمل بين الوزارة وسائر شعاب الحكومة.
- المفوضية السامية البريطانية، جمهورية قبرص : ٢٠٠١-٢٠٠٥
- مسؤول عن قيادة الأفرقة المعنية بإدارة مصالح المملكة المتحدة المعقدة في قبرص خلال فترة من مفاوضات التسوية المكثفة تحت قيادة الأمم المتحدة، واستعداد قبرص للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ومسؤول أيضاً عن الإشراف على الخدمات القنصلية الأساسية المقدمة إلى عدد كبير من السائحين البريطانيين الذي يزورون قبرص في كل عام، وإلى عدد كبير من المغتربين البريطانيين فيها. ومسؤول عن موارد المكتب وإدارة ميزانيته السنوية.

سفير بريطانيا لدى مملكة هولندا : ٢٠٠٥-٢٠٠٩

- رئاسة سفارة تدير علاقات المملكة المتحدة الثنائية مع الجيران القريبين وحليفها حلف شمال الأطلسي وشريكها الاتحاد الأوروبي. ومسؤول عن موارد المكتب وإدارة ميزانيته السنوية.
- في الآن ذاته الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك رئاسة للتحضير المتعدد الأطراف لمؤتمر عام ٢٠٠٨ لمراجعة اتفاقية الأسلحة الكيميائية.
- مسؤول عن علاقات عمل المملكة المتحدة مع المؤسسات القضائية والقانونية الدولية في لاهاي، وخاصة المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.
- نائب رئيس، ثم رئيس، لجنة المراقبة المكونة من الدول الأطراف المسؤولة عن القرارات الاستراتيجية بشأن مشروع المباني الدائمة للمحكمة الجنائية الدولية (٢٠٠٨-٢٠٠٩).
- عضو في لجنة المالية التابعة لوزارة الخارجية والكونغرس (انظر أدناه)

أدوار مؤسسية مختلفة في وزارة الخارجية والكونغرس تشمل ما يلي: : ٢٠٠٩-٢٠١٠

- الاستمرار (حتى نهاية عام ٢٠٠٩) في رئاسة لجنة المحكمة الجنائية الدولية للرقابة المعنية باتخاذ القرار النهائي في اختيار وإسناد عقد تصميم المباني الدائمة للمحكمة.
- عضو في لجنة المالية التابعة لوزارة الخارجية والكونغرس، ومسؤول عن إسداء المشورة إلى مجلس الوزارة بشأن الإدارة الفعالة لميزانية الوزارة التشغيلية خلال العام.
- عضو مجلس البرنامج مسؤول عن استبدال نظام تكنولوجيا المعلومات العالمي في الوزارة.
- استعراض قدرات الوزارة في مجالي البحث والتحليل.
- قراءة الأعمال لتحسين إجراءات البحث والكشف في بعض قضايا الاستعراض القضائية.

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠: غادرت وزارة الخارجية والكمونولث لمتابعة مساري الوظيفي خارج الخدمة الحكومية.

آذار/مارس ٢٠١١ وبعده: رئيس مكتب رئيس المحكمة الجنائية الدولية

- أسدي المشورة إلى الرئيس والهيئة الرئاسية ودعمها في مسؤولياتها في إدارة شؤون القضاء في المحكمة، وإدارة المحكمة ككل والعلاقات الخارجية إدارة سليمة.

- مسؤول عن ١٠ ملايين يورو في ميزانية الهيئة القضائية؛ وأتولى مسؤولية مشتركة مع كبار الموظفين في قلم المحكمة ومكتب المدعي العام عن العمل المشترك بين الهيئات بشأن طائفة عريضة من مسائل الإدارة الاستراتيجية.

اللغات

الإنكليزية

الفرنسية

الهولندية

اليونانية

٨ - بيير جوسلين (فرنسا)

(الأصل: بالفرنسية)

خطاب إلى رئيس المحكمة

أتشرف بتقديم ترشيحي لمنصب المسجل.

لقد في كلية الحقوق، وأحمل شهادة عليا [شهادة التبريز] من مدرسة المعلمين العليا في الاقتصاد وعلم الاجتماع والإدارة العامة. ومنذ عام ١٩٩٦ شغلت طائفة من المناصب في الخدمة المدنية الفرنسية في فرنسا وفي الخارج، على مستويات متدرجة من المسؤولية، وأهلت لكي أكون موظفة مدنية عليا في عام ٢٠٠٩.

وسيؤكد المشرفون الذين علمت تحت سلطتهم أنني أتمتع بأغلبية المهارات المهنية المطلوبة من قبيل القدرة على إيجاد توجه تنظيمي واستراتيجي على أساس توافق الآراء، وتحديد المشاكل واقتراح الحلول لها؛ وأن لدي قدرة مثبتة على العمل بجد؛ ولدي مهارات ممتازة في التواصل الشفوي الكتابي؛ ولدي شعور عال متطلبات الخدمة المدنية؛ ولدي مهارات تصويرية وتحليلية قوية، إلى جانب الاهتمام الدائم بالشؤون العملية؛ ولدي القدرة على العمل دون الحاجة إلى الخضوع لإشراف، مع بقائي على وعي بضرورة الإخطار بتطورات التقدم المحرز؛ وأعرف كيف أفي بالتزاماتي دون أي إخلال؛ ولدي شعور بالمبادرة وقدرة قوية على تصور الحلول وصياغتها واقتراحها وعلى العمل في فريق، فضلاً عن القدرة على إقامة علاقات بين الأشخاص في بيئة متعددة الثقافات والأعراق.

ومنذ عام ٢٠٠٩ توليت المسؤولية، بالنيابة عن سلطات الضرائب الفرنسية، عن قيادة مشروع لإنشاء قاعدة بيانات بجميع الوثائق الإدارية الوجيهة. ولدي خبرة أيضاً في العمل رئيسة لشعبة، وسأستفيد بها في الاضطلاع بواجباتي الإدارية في المحكمة. ولقد اكتسبت هذه الخبرة أساساً في سياق مراقبة المنازعات بشأن الضرائب. وهناك استطعت أن أفهم الأهمية الكبرى للإدارة السليمة في سير الإجراءات القضائية (احترام القواعد الإجرائية والمهل الزمنية واستصدار أوامر الضبط والإحضار وطلبات تجميد الأصول)، في مصلحة يتعين توخي الحذر فيها على نحو خاص نظراً للسرية واحترام الخصوصية. وأرى أن استجابتي للتحديات والفرص المتتالية في إطار رسم استراتيجية سليمة لإدارة المعلومات بالاستعانة بأحدث التكنولوجيات تشكل نقطة إيجابية كبرى في ترشيحي.

وفي سن ٤٤ عاماً أثبت حيرتي الإدارية في فرنسا وفي الخارج في طائفة من الميادين (التعليم والبحث والتعاون والضرائب) وأنواع الوظائف المختلفة (التدريس والعمل الأكاديمي والإدارة والتسيير) وذلك استناداً إلى خلفية تعليمية متينة (القانون والاقتصاد والإدارة والشؤون الاجتماعية) معدة لتعزيز القدرة على فهم واستيعاب المسائل الشديدة التقنية والتعقيد. وأنا مستعدة للالتزام بفترة من خمس

سنوات للاضطلاع بواجبات مسجل المحكمة الجنائية الدولية وسيشرفني أن أعمل في المحكمة وأن أساعد على وضع حد لإفلات مرتكبي أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي من العقاب.

بيان المؤهلات

المعلومات الشخصية

الجنسية: الفرنسية

موظفة مدنية/مديرة للشؤون المدنية

تاريخ الميلاد: ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨

متزوجة ولدي من الأولاد ثلاثة

التعليم

- | | |
|------|--|
| ٢٠٠٩ | دورة لموظفي الخدمة المدنية الفرنسيين (ماجستير)/المدرسة الوطنية للإدارة |
| | دورة لموظفي الخدمة المدنية الأوروبيين (في إيطاليا)/المدرسة العليا للإدارة العامة |
| | تدريب في الديوان العام لمراجعة الحسابات |
| ١٩٩٣ | شهادة عليا في علم الاجتماع للمنظمات/معهد الدراسات السياسية بباريس |
| ١٩٩٢ | شهادة التبريز في الاقتصاد والإدارة، فرع الحقوق (شهادة مدرسة المعلمين العليا في الاقتصاد والقانون والإدارة)/مدرسة المعلمين العليا |
| ١٩٩١ | شهادة الإحادة في اللغة الإنكليزية (بما في ذلك الترجمة)/جامعة كامبردج، اختبارات الإنكليزية للكبار من الناطقين باللغات الأخرى |
| ١٩٩٠ | شهادة الماجستير في القانون التجاري وقانون العمل/جامعة باريس أحد عشر |

المهارات

الكفاءات الوظيفية:

- قيادة المشروعات من التصميم إلى الاكتمال
- تخطيط الاستراتيجيات العامة

- التشاور والتقييم

المهارات التقنية:

- إدارة مشاريع تكنولوجيا المعلومات

- نشر وثائق معقدة

- إلقاء المحاضرات وإدارة الأفرقة والشبكات

- إجراء الدراسات الاستقصائية ومعالجتها

مجالات الخبرة:

- النشر وإعادة استخدام المعلومات الخاصة بالقطاع الخاص

- الحكومة الذكية

- الثقافة

- البحث

- المساعدة الدولية

- الضرائب

خبرات العمل

من ٢٠٠٩ إلى الآن، باريس، فرنسا

الإدارة العامة للمالية العامة/مكتب الشؤون القانونية في إدارة الضرائب - مديرة مشروع/نائب مدير الشعبة

- إدارة مشروع كبير لإنشاء وتنفيذ قاعدة بيانات قانونية على الإنترنت (إعادة كتابة ٥٠.٠٠٠ صفحة بالكامل واردة من دافعي الضرائب، بعدد موظفين بلغ ٥٠ موظفاً وبمبلغ قدره ميلونا يورو سدد لموردين اثنين للخدمات)

- الإشراف على فريق قانوني قوامه ٣٥ موظفاً

٢٠٠٧-٢٠٠٨، باريس، فرنسا

وزارة الثقافة والاتصالات

خبيرة استشارية قديمة

- رسم الاستراتيجيات لإعادة استخدام المعلومات الخاصة بالقطاع العام في الميدان الثقافي/"التشارك في الإرث الثقافي"
- التنسيق بين شبكة أفرع الوزارة و٧٨ وكالة لتنفيذ هذه الاستراتيجية العالمية
- إجراء تعداد وإدارة وتعزيز حافظة العلامات التجارية وأسماء الحقول

٢٠٠٦-٢٠٠٧، باريس، فرنسا

المفوضية العامة للغة الفرنسية وللغات فرنسا - خبيرة استشارية

- التشاور بشأن وضع استراتيجية عالمية لتكنولوجيات اللغات البشرية/"اللغة في صميم العالم الرقمي"

٢٠٠٣-٢٠٠٦، داكار، السنغال

دولة السنغال (التعاون الفرنسي)/وكالة تكنولوجيا المعلومات التابعة للدولة (وكالة الحوسبة والحكومة الذكية) - مستشارة للرئيس، ومديرة مشروع

- قيادة وإدارة مشروعين للحكومية الذكية

- ٣٣ موقعاً إلكترونياً (موقع لكل وزارة، و ١٠ موردين للخدمات)

- موقع "إجراءاتك" للمعلومات القانونية، مع ٣ موردين للخدمات (حصل على جائزة تيغا من الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٧)

- إدارة العلاقات مع أصحاب المصالح والتشاور مع رئيس الوزراء، والرئاسة السنغالية والسفارة الفرنسية بشأن تكنولوجيا المعلومات (نظم المعلومات والفضاء التفاعلي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا صندوق التضامن الرقمي) والتشاور بشأن المسائل الثقافية والإعلامية.

١٩٩٦-٢٠٠٣، باريس، فرنسا

وزارة الثقافة والاتصالات/شعبة الإحصاءات والدراسات

خبيرة استشارية في مجال البحث

- تصميم وقيادة برنامج البحث العام في مجال تكنولوجيا المعلومات (صياغة الاختصاصات وعقود المقاولين والميزانيات والجداول الزمنية)
- البحث (بروتوكول المنهجية وتقصي المعلومات الكمية والنوعية والتحليل الإحصائي والنشر)
- مسؤولية عن الخطة التي وضعتها الحكومة للوزارة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ألفت وأصدرت العديد من المنشورات (دراسات علمية ومذكرات إعلامية ومقالات لعامة الجمهور)

١٩٩١-٢٠٠٨

الجماعات ومؤسسات التعليم الأخرى - محاضرة في العلوم الاجتماعية، والقانون واللغة الفرنسية كلغة أجنبية، والتدريب المهني على مسائل الثقافة والإدارة الذكية؛ وعضو في مجالس الاختيار

اللغات

الفرنسية: اللغة الأم

الإنكليزية: المستوى ج٢ بناء على الكادر الأوروبي الموحد (المخاطبة: ممتازة؛ والكتابة: جيدة)

الإسبانية: المستوى ب٢ بناء على معهد ثريانتس (التخاطب: جيد؛ والكتابة: معقولة)

البرمجيات

أجيد التعامل مع برامج مايكروسوفت وأوبن أوفيس؛

تحليل البيانات (كينوس موداليسا)؛

مشروع مايكروسوفت بروجكت؛

إعداد صفحات الإنترنت (برامجيات الإدارة المركزية)

(الأصل: الإنكليزية)

ملخص تنفيذي بالخبرات الوجيهة

لقد عملت طوال السنوات السبع والعشرين الماضية - بكل تفاني - في خدمة المحاكم الوطنية والدولية بمختلف الصفات (كمحام خاص ومصحل وأحد كبار المديرين في محكمة الأمم المتحدة الجنائية الدولية لروندا والمحكمة الجنائية الدولية). وبفضل هذه الخبرة العملية، فضلاً عن تزايد مستويات المسؤولية التي توليتها، ألفت شؤون إدارة المحكمة وقلمها، ولاسيما فيما يخص العمل الداخلي لقلم المحكمة الجنائية الدولية.

وأعمل الآن في المحكمة بصفتي نائباً لمسجلها - وهو منصب أشغله منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، عندما شرفت بانتخاب القضاة الموقرين لي لهذا المنصب. ووظيفتي الرئيسية هذ دعم ومساعدة المسجل في الاضطلاع بولايته وفي توقع أعمال قلم المحكمة وتخطيطه وتوجيهه وتقييمه، وفي تقديم خدمات هذه الهيئة. وأتولى أيضاً شؤون قسم المشورة القانونية التابع لقلم المحكمة. وأنا أعمل في هذا القسم بصفتي رئيس المستشارين القانونيين للمسجل.

وقد شغلت في السابق منصب رئيس شعبة الضحايا والدفاع في المحكمة، حيث أدت الوحدات التابعة لها وأشرفت عليها، وهي تتألف من فريق كبير من الموظفين، وساعدت مسجلي المحكمة على التوالي في الاضطلاع بولايتهم في خدمة وإدارة الجوانب غير القضائية في المحكمة في ظل ظروف مليئة بالتحديات وزيادة التوقعات وقلة الموارد. وعلى مدى خمس سنوات عملت نائباً للرئيس وأخيراً موظفاً مسؤولاً عن قسم إدارة شؤون محامي الدفاع والاحتجاز في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

ولقد استلزمت هذه الوظائف أن أقدم طائفة من خدمات المشورة في مجالات السياسة العامة والقانون والاستراتيجيات لكل المسجلين ونواهم في جميع المجالات التي تدخل في ولاياتهم. وغطت هذه المجالات في جملة أمور الإدارة الاستراتيجية وخدمات الدعم القضائي وإعادة هيكلة قلم المحكمة وإعداد الميزانية - مثل سياسة المساعدة الاقنونية؛ ونظم مراقبة الإدارة والموارد البشرية؛ ومساعدة/حماية الضحايا والشهود؛ ومشاركة الضحايا وجبر أضرارهم؛ والموارد البشرية وإرضاء الموظفين وأداءهم وسلوكهم؛ وشؤون الاحتجاز وإنفاذ الأحكام؛ فضلاً عن شؤون المحامين والدفاع، ومنها النهوض بالحوار والتعاون مع أعضاء المهن القانونية ونقابات المحامين الوطنية والدولية. وفضلاً عن ذلك ساعد على تقييم وتحسين عمل قلم المحكمة ومثلت مختلف المسجلين في الإجراءات القضائية وغيرها من الاجتماعات الرسمية. وأنا أضطلع بهذه المهام بكل ولاء وكفاءة ونزاهة ومهنية. وقبل أن أضحي موظفاً في الخدمة المدنية، عملت محامياً في القطاع الخاص لأكثر من عقد من الزمان، ومثلت بنجاح - وعلى

جميع مستويات المحكمة – الزبائن أمام القضاء الوطني والأجنبي في مسائل جنائية ومدنية وتجارية. وعلى مدى أربع سنوات عملت عضواً في المجلس التنفيذي لنقابة المحامين السنغالية وتوليت المسؤولية عن عن العلاقات الدولية.

ولقد جهزني خبرتي وتجربتي الطويلتان في ميدان إدارة المحاكم الدولية والإدارة العامة وخدمات المشورة في مجال السياسة العامة، فضلاً عن خلفيتي الأكاديمية في مجال القانون الجنائي، لأضطلع بدور ملئ بالتحديات وأساهم في نجاح وتقديم المحكمة الجنائية الدولية. ولأني أشغل منصب نائب مسجل المحكمة الجنائية الدولية فقد حددت ولاحظت عن قرب ما أحرز فيه النجاح، والأهم ما يستلزم تعزيز سياسات قلم المحكمة وطريقة عمله لتعزيز الفعالية والنجاعة في سير هذه الهيئة.

بيان المؤهلات

المعلومات الشخصية

تاريخ الميلاد: ١٩ نيسان/أبريل ١٩٥٩

الجنسية: سنغالية وفرنسية

التعليم

جماعة داكار، السنغال

تموز/يوليو ١٩٨٤: شهادة الماجستير في القانون الخاص مع مرتبة الشرف

تموز/يوليو ١٩٨٣: شهادة البكالوريوس في القانون الخاص

تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢: شهادة في القانون العام – ٢

تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠: شهادة في القانون العام – ١

تدريبات مختارة

حزيران/يونيو ٢٠٠٨: تدريب متقدم في الصياغة القانونية والإدارية (في إطار برنامج العلوم الاجتماعية للتعليم المستدام)

تموز/يوليو ٢٠٠٧: تدريب على مهارات التفاوض وتكتيكات التفاوض الصعبة (من خلال برنامج التفاوض في مدرسة هارفارد للحقوق)

عضو في الجمعيات المهنية

منذ عام ١٩٨٥: محام ومستشار، وعضو في نقابة المحامين السنغالية

اللغات

أتحدث الفرنسية والإنكليزية ولغة الولوف بطلاقة

ولدي معرفة بأساسيات الإسبانية والبرتغالية

المسار الوظيفي

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى الآن: المحكمة الجنائية الدولية، لاهاي

نائب المسجل

بصفتي النائب الأول لمسجل المحكمة، فقد ساعدته في توقع أعمال قلم المحكمة وتخطيطه وتوجيهه وتقييمه بجميع وجوهه، وفي عمله في تقديم الخدمات وفي تحضير الميزانية السنوية للمحكمة. وأسدي المشورة السياسية إليه بناء على طلب منه بشأن جميع وجه ولايته. وأسدي المشورة بشأن إدارة هيئة قلم المحكمة وتنظيمها. وفي هذا الصدد قدت مشروعاً لوضع نظام متين لمراقبة الإدارة في قلم المحكمة؛ والمشروع الآن في مراحل التنفيذ الأولى. وبصفتي رئيس المستشارين القانونيين لمسجل المحكمة فلني أدير وعمل قسم المشورة القانونية التابع لقلم المحكمة وأشرف عليه وأراجعه لأقدم إلى المسجل وإلى هيئات أخرى في المحكمة خدمة موحدة في مجال المشورة القانونية؛ ولأضمن الاتساق القانوني في تطبيق وتفسير جميع الصكوك المؤسسة للمحكمة والقانون الدولي عموماً، وحماية المصالح القانونية للمحكمة وموظفيها وخفض أخطار تعريض المحكمة وقلمها لإجراءات ضدها. ومثلت المسجل داخلياً وخارجياً في جميع المجالات التي تدخل في ولايته؛ وأدرت ورأست العديد من الأفرقة العامة داخل قلم المحكمة والمشاركة بين الهيئات والاجتماعات الخاصة وشاركت فيها بشأن مواضيع تتراوح بين إعادة هيكلة الهيئات وفعالية استراتيجيات المحكمة مثل استراتيجية الضحايا، بما في ذلك دور الوسطاء؛ واستعراض النصوص القانونية الوجيهة للمحكمة أو إدارة الأزمات الخاصة.

واتخذت نيابة عن المسجل مبادرات لتعزيز التعاون وزيادة المعارف والدعم للمحكمة من خلال تنظيم اجتماعات إقليمية وقطرية خاصة، في عدة أماكن منها مدينة تونس، في تونس، وداكار في السنغال وياوندي في الكاميرون.

آب/أغسطس ٢٠٠٤ - أيلول/سبتمبر: المحكمة الجنائية الدولية، لاهاي

رئيس إدارة الضحايا والمحامين

أدرت عمل قسم مشاركة الضحايا وجبر أضرارهم وقسم دعم الدفاع سابقاً (الذي يعرف الآن باسم قسم دعم محامي الدفاع) وأشرفت عليه واستعرضته وذلك كي تضطلع الإدارة بواجباتها وفقاً لنصوص المحكمة القانونية وسياساتها الداخلية الوجيهة. وخلال عملي رئيساً لهذه الإدارة، أشرفت على تطور هذين المكتبين ونموهما وسيرهما بنجاح وضمنت ذلك. وصممت وأدرت السياسات والنظم والإجراءات لمعالجة طلبات الضحايا بفعالية للمشاركة في الإجراءات القضائية والحصول على الجبر وفقاً للأحكام القانونية المطبقة. وصممت أيضاً وأدرت سياسات ونظم وإجراءات لتنفيذ نظام المساعدة القانونية في المحكمة بطريقة اقتصادية تراعي ضرورة إدارة الأموال العامة بحكمة، وتتماشى في الوقت ذاته مع الاحتياجات الموضوعية للمستفيدين من النظام. وأسديت المشورة القانونية والإجرائية وغيرها من أشكال المشورة إلى المسجل لحل المسائل القانونية الإجرائية والموضوعية فيما يتعلق بشؤون الدفاع والضحايا؛ ومثلت المسجل أمام الدوائر في شؤون وجيهة حسب وعند الاقتضاء.

وأجريت الاتصالات وتفاعلت مع مختلف الشركاء وأصحاب المصالح لتعزيز وتيسير التعاون؛ ونسقت مع مكتب محامي الدفاع ومكتب محامي الضحايا لضمان جودة الخدمات القانونية المقدمة إلى الأشخاص والمتهمين والضحايا؛ وأشرفت على إدارة وتنظيم ندوة المحكمة الجنائية الدولية السنوية وبرنامجهما التدريبي السنوي للمحامين، المقبولين في قائمة محامي المحكمة بمعدل حضور بلغ ٢٠٠ شخص يمثلون مهنة القانون والنقابات القانونية الوطنية والدولية وخبراء من المحاكم المختصة والمحاكم الخاصة.

وأشرفت على جميع أشكال المساعدة التي تقدمها الإدارة إلى الممثلين القانونيين للضحايا وأفرقة الدفاع المشاركة في الإجراءات أمام المحكمة، ونهضت بالحوار والتعاون مع أعضاء مهنة القانون ونقابات المحامين الوطنية والدولية. وقدمت رسم السياسات وشاركت فيها بهدف تعزيز رضا الموظفين وأدائهم وتنظيم سلوكهم؛ وعملت رئيساً للمجلس الاستشاري التأديبي في المحكمة؛ وأشرفت على إنشاء هيئات المحكمة التأديبية للمحامين الخارجيين.

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ - آب/أغسطس ٢٠٠٤: محكمة الأمم المتحدة الجنائية الدولية لرواندا،
تترانيا

موظف مسؤول، قسم إدارة شؤون محامي الدفاع والاحتجاز

بصفتي موظفاً مسؤولاً عن قسم إدارة شؤون محامي الدفاع والاحتجاز، توليت المسؤولية عن الإشراف القانوني العام على مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز وعلى وحدة محامي الدفاع. وشملت واجباتي جملة أمور منها إدارة شؤون القسم اليومية؛ وتحديد الأولويات التي يتعين تنفيذها بالتماشى مع الاستراتيجية العامة التي وضعها المسجل ونائبه؛ وإسداء المشورة وتقديم التوجيهات إلى نائب المسجل و/أو المسجل بشأن مسائل قانونية معقدة تتعلق محامي الدفاع وشؤون الاحتجاز؛ وصياغة الوثائق القانونية المقدمة إلى المسجل و/أو نائبه؛ وتمثيل المسجل أمام الدوائر/الهيئة الرئاسية عند وحسب الاقتضاء؛ ومداومة التنسيق مع ممثلي هيئات الدفاع أو النقابات القانونية: القسم الشقيق في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وممثلي الدول الأعضاء بشأن برنامج المساعدة القانونية وشؤون محامي الدفاع والاحتجاز. وإدارة تطوير وتنفيذ خطة عمل القسم؛ وتشاورت مع نائب رئيس القسم وقائد مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز وأشرفت عليهما، وهما مسؤولان عن الإدارة اليومية للوحدتين التابعتي للقسم؛ وضمان تحديد خطوط التبليغ بوضوح واحترامها؛ وإسداء المشورة الفعالة والسياسية؛ وتقديم خدمات الدعم المالي والقضائي القائمة على النتائج إلى المسجل.

نيسان/أبريل ١٩٩٩ - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣: محكمة الأمم المتحدة الجنائية الدولية لرواندا،
تترانيا

موظف قانوني ونائب رئيس، قسم إدارة شؤون محامي الدفاع

ساعدت رئيس القسم في إدارة الأعمال اليومية للقسم؛ وأعددت المذكرات القانونية ووضعتها في صيغتها النهائية ليعرضها القسم على نائب المسجل و/أو المسجل. وضمنت امتثال مرافق الأمم المتحدة للاحتجاز إلى المقتضيات القانونية الواردة في النظام الأساسي وقواعد الاحتجاز والمعايير الدولية الدنيا؛ ومثل القسم أمام الدوائر/الهيئة الرئاسية عند وحسب الاقتضاء؛ وأشرفت على تقييم جداول العمل الزمنية ومطالب السداد الأموال من أفرقة الدفاع والإشهاد والموافقة عليها؛ وأعددت ميزانية القسم؛ ونسق مع رئيس القسم، حسب الاقتضاء، ومع نائب المسجل بشأن جميع جوانب عمل القسم؛ وأشرفت على عمل الموظفين التابعين له.

نيسان/أبريل ١٩٨٨ – نيسان/أبريل ١٩٩٩: Konate & Prier، السنغال

شريك أقدم

محام ومحامي دفاع محنك لدي عقد من الزمان من الخبرة في الممارسة؛ ومثلت الزبائن الوطنيين والأجانب بنجاح أمام المحاكم الوطنية والأجنبية - بجميع مستوياتها - في الشؤون الجنائية والمدنية والتجارية؛ ومثلت المتهمين أمام المحاكم الجنائية في بوروندي بشأن تم تشبه التهم التي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية؛ وأقمت الدعاوى وتفاوضت بنجاح من أجل تحقيق نتائج إيجابية وتسوية أوضاع الزبائن بمبالغ كبيرة.

كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ – نيسان/أبريل ١٩٨٨: مكتب المحاماة Clément Paul Bruce Benoist، السنغال

محام معاون بمتدئ

تحت إدارة الشريك الأقدم في المكتب، أجريت بكوناً قانونية وصغت الوثائق القانونية بشأن مسائل مدنية وجنائية وتجارية. ومثلت الزبائن بنجاح بالنيابة عن الشريك الأقدم وتحت مسؤوليته أمام المحاكم الوطنية والأجنبية في المسائل الجنائية والمدنية والتجارية؛ واكتسبت خبرة شاملة بجميع جوانب إدارة عمل المحامي ومحامي الدفاع؛ واكتسبت خبرة عملية في القضايا؛ وشاركت في الإجراءات المختلفة ومنها تقديم الطلبات ومفاوضات التسوية والتحضير للمحاكمات والمحاكمات.

الجوائز

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢: "جائزة الثالثة: "جائزة المحامين البلجيكيين المبتدئين"، منافسات الفصاحة

أيلول/سبتمبر ١٩٩١: "الجائزة الأولى: "الجائزة الكبرى لمؤتمر تدريب المحامين في باريس"، منافسات الفصاحة

أيلول/سبتمبر ١٩٩٠: "الجائزة السادسة: "جائزة الفرنكفونية الكبرى"، منافسات الفصاحة

أيلول/سبتمبر ١٩٩٠: "الجائزة الثانية: منافسة المذكرات الدولية في مجال حقوق الإنسان التي نظمتها نقابة محامي كاين.

منشورات مختارة:

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢: *Statut de Rome de la Cour pénale internationale: Commentaire article par article*. تعليق على العديد من مواد نظام روما الأساسي، بما في ذلك

المواد ٥٥ و ٦٣ و ٦٧-١(د) من النظام الأساسي. وهذا الكتاب المرجعي - وهو الأول من نوعه في العالم الناطق بالفرنسية - قاد إعداده مركز ثوسيداد ومركز البحث في حقوق الإنسان والحقوق الإنسانية، جامعة باريس الثانية بانثيون أساس، نشره Editions A. Pedone.

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩: Chapter 20, Archbold: International Criminal Courts, Practice, Procedure & Evidence, 3rd ed., (SWEET & MAXWELL, 2008) edited by .R. Dixon, Judge Adrian Fulford, & K. Khan

آب/أغسطس ٢٠٠٨: A Call to the Legal Profession: a Partnership with the International Criminal Court in the Quest of Justice, Peace and Security in the African Continent, South African Bar Journal

محاضرات مختارة

شاركت خلال مساري الوظيفي في عدد لا حصر له من الندوات والمؤتمرات بصفتي متحدثاً عن مواضيع تتراوح بين القانون التجاري والمنازعات التجارية والقانون الجنائي الدولية وممارسة المحاكم المختصة والمحكمة الجنائية الدولية، مع التركيز خصوصاً على قلم المحكمة ووظائفه المختلفة.

- وبناء على دعوة، عملت مرسماً للمحامين السنغاليين في داكار، السنغال بشأن المسؤولية والأخلاقيات المهنية فضلاً عن الدعوة الشفوية ومهارات الخطاب.

- وبناء على دعوة، ألقى محاضرات عن بناء القدرات القانونية الوطنية في رواندا في الاجتماع السنوي لنقابة المحامين الرواندية، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

المهارات الحاسوبية

- MS Word

- MS Publisher

- WP

- Access

- Excel

- PowerPoint

- Internet

‡TRIM	–
‡LiveNote	–
‡Casemap	–
‡Case-Matrix	–
.Ringtail Legal	–
قواعد البيانات القانونية	
‡Lexis-Nexis and Quicklaw	–
‡Westlaw/eCarswell	–
‡Jurisprudence Express	–
‡ICTY-JDB	–
.Legal Tools of the ICC	–

١٠ - سانتروم كلوديو (الأرجنتين/أسبانيا)

(الأصل: الإنكليزية)

ملخص تنفيذي بالخبرات الوجيهة

أعمل محامياً وأتمتع بأكثر من ٢٠ عاماً من الخبرة في إدارة الإصلاحات القانونية وتقديم الخبرة التقنية لتحقيق سيادة القانون وتنفيذ مشاريع تحسين العدالة الجنائية، وأعمل في الوقت الراهن منسقاً إقليمياً مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إقليم أمريكا الوسطى والكاربي معززاً استراتيجية الأمن لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وعملت في إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في بعثات ميدانية متعددة لحفظ السلام، وأدرت مشروعاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعدالة في تيمور الشرقية وعملت خبيراً استشارياً لدى المنظمة ذاتها لدعم السلطة التشريعية في أفغانستان. وعملت رئيساً عند بدء مشروع تحسين تقديم خدمات العدالة وإصلاح القطاعات في هايتي المشترك بين وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وإدارة حفظ السلام. وكنت رئيساً سابقاً لمشروع تعزيز الديمقراطية في هايتي لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة حيث عملت مباشرة مع النواب في البرلمان الهايتي على تحسين قدرة السلطة التشريعية وعلى الشؤون التشريعية لإصلاح القانون.

ولدي خبرة كبيرة في العمل على شؤون إصلاح قطاع العدالة وعملت مديراً إقليمياً لبرنامج إصلاح القانون الجنائي بنظام ABA-CEELI في بلغاريا والبوسنة ومولدوفا ورومانيا وأوكرانيا. وعند الاضطلاع بهذا الدور عملت على برامج لتحسين أداء نظام العدالة، وتحسين التعاون فيما بين المؤسسات وصياغة التشريعات لتحسين الإطار القانوني لقطاع العدالة وتدريب عناصر الشرطة والمحققين والمدعين العامين والقضاة. وفي البوسنة والمهرسك ركزت خاصة على تعزيز وتحسين التعاون بين وكالات إنفاذ القانون والمدعين العامين والمحققين والقضاة، وهو عنصر مهم من عناصر مشروع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في هايتي. ورأست مشاريع لبعثات الأمم المتحدة في بلدان عدة في أفريقيا وآسيا وشرق أوروبا، بما في ذلك رئاسة مكتب السلوك والنظام لبعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية. وأتحدث الإنكليزية والإسبانية (اللغة الأم) والبرتغالية والفرنسية بطلاقة؛ ولقد عملت بمهنية في بلدان تتحدث بالفرنسية، منها هايتي والمغرب، وكذلك البرتغالية مثل تيمور ليشتي.

بيان المؤهلات

التعليم

ماجستير القانون، الدراسات القانونية، مدرسة واشنطن للحقوق في جامعة أمريكا، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية.

دكتوراه في القانون، الجامعة الكاثوليكية، لا بلاتا، الأرجنتين.

الخبرة المهنية

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تنفيذ عهد سانتو دومينغو وآلية ماناغا: ٢٠١٠ إلى الآن:

منسق إقليمي: أعمل في المكتب الإقليمي في بنما وأنسق مع المكاتب الإقليمية المعنية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إقليمي أمريكا الوسطى والكاريبي والسلطات الحكومية المشاركة وتنفيذ البرنامج وإعداد خطط العمل والتنسيق بين مراكز الامتياز وإعداد الاختصاصات لتعيين الموظفين والخبراء الاستشاريين والمتعاقدين من الباطن، والتحضير للاجتماعات والندوات وحلقات العمل. ومراقبة التزويد بالمعدات ورصد ميزانية البرنامج وإعداد مراجعات الميزانية وصياغة التقارير ووثائق العمل وجميع المراسلات المتعلقة بالمشروع والإشراف على الجوانب الإدارية والتنسيق مع السلطات المحلية والجهات المانحة والمنظمات الدولية والإشراف على منسق تقني يعمل في ترينيداد وتوباغو و ١١ محلاً قفياً يعملون في مناطق المسؤولية وأتولى المسؤولية عن تناول القدرات التحليلية المتعلقة بالاتجار في المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالسلاح والبشر وغسيل الأموال والإرهاب والفساد.

رئيس في مشروع تحسين تقديم خدمات العدالة وإصلاح القطاعات في هايتي المشترك بين وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وإدارة حفظ السلام، بور أو برانس، هايتي ٢٠٠٩-٢٠١٠:

عملت رئيساً في المشروع منذ بدايته. وأدرت وراقبت البيانات التشغيلية وشؤون الموظفين والمالية والإدارة. وأدرت المراقبة التقنية للمشروع وعملت مركز اتصال مع الحكومة ومنظومة العدل والمجتمع المدني في هايتي. وشملت مجالات المشروع تحسين أمن المواطنين في المناطق التي تنتشر فيها الجرائم بكثرة من خلال تقديم خدمات أكثر فعالية في مجال العدالة الجنائية، وتحسين آليات العدالة غير الجنائية مثل برامج التحويل وتحسين فرص الوصول إلى الآليات

البديلة لتسوية المنازعات وزيادة مراقبة عمليات قطاع العدالة ودعم تطوير استراتيجية الإصلاح القضائي في هايتي. وأشرفت على أي تقييم لازم للاحتياجات أو تدريب لازم لعناصر الشرطة أو المدعين العامين أو القضاة أو المهن القانونية الأخرى المعنية. وأقامت علاقات عمل مع المشاركين في نظام العدالة الجنائية في هايتي ومنظمات المجتمع المدني المعنية وعمقت فهمي الشامل لهذه القطاعات في هايتي ودأبت على الحصول على أحدث المعلومات عنها خلال فترة عقدي. وعملت على تحسين التعاون بين الشرطة والادعاء العام، مقللاً عدد الخطوات المتخذة والوقت المستغرق لاستكمال التحقيق الجنائي ومحسناً الإجراءات السابقة للاحتجاز. وساعدت على تعزيز مكتب التفتيش التابع لوزارة العدل ووضعت المعايير لتعيين الهيئة القضائية وتقييمها وتنظيمها. وتطورت ونفذت معايير الأداء للقضاة والمدعين العامين. وساعدت على زيادة وعي المتفاعلين بنظام قطاع العدل بطريقة تقدم الشكاوى، وعززت قدرات منظمات المجتمع المدني على أداء المراقبة والرقابة الفعالة لعمليات القطاع. وأشرفت على تطوير وتنفيذ خطط الشراء، بما في ذلك تحديث المرافق وشراء السلع الأساسية أو تحديث وسائل الاتصال. وقدمت مساهمات فيما يتعلق بالحاجة إلى عوامل التأهيل والزمن والمدة واستبقاء الخبراء الاستشاريين وتعيينهم والإشراف على عملهم. وأدرت ميزانية المشروع التشغيلية التي بلغت ٢٠ مليون دولار أمريكي، ضامناً عرض المستجندات على المكتب الرئيسي شهرياً وضامناً الوفاء بأهداف الإنفاق الشهرية والفصلية والسنوية. واستكملت شروط إعداد التقارير لتقارير التي تصدر كل أسبوعين أو كل فصل والتقارير التي تصدر عن خطط العمل وغيرها من التقارير، حسب ما تطلبه وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية.

رئيس مكتب السلوك والنظام، بعثة الأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية، العيون،

٢٠٠٨-٢٠٠٩:

المغرب

وضعت تدابير لإذكاء الوعي بمعايير السلوك وتحسين مهنية المدنيين وعناصر الشرطة والموظفين العسكريين والخبراء في بعثة الأمم المتحدة. وأعددت وراقبت نظم إدارة البيانات لرصد تنفيذ وفعالية جهود البعثة الرامية إلى التصدي لسوء سلوك موظفي حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة. واستعرضت شكاوى سوء السلوك والفساد وحققت فيها. ونسقت مع مختلف الشركاء الحكومة بشأن توجيهات السياسة العامة ومتابعة التحقيق في القضايا.

رئيس الموظفين التقنيين/مدير مشروع - برنامج العدالة الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتييمور ليشتي :٢٠٠٧

أدرت المشروع وعملت بصفتي المرجع التقني الأساسي له في مجال بناء القدرات الوطنية والتعاون فيما بين المؤسسات لوزارة العدل (المدافعون العامون، مركز التدريب القضائي، والسجون) والهيئة القضائية وكتب المدعي العام. وصممت برامج لتدريب القضاة والمدعين العامين وغيرهم من المسؤولين في قطاع العدالة، ونظمت رحلات دراسية ومؤتمرات وحلقات عمل. وعينت الموظفين والمستشارين الدوليين والمحليين وأشرفت عليهم ونسقت بينهم وقيمت عملهم. وأعددت خطط العمل ورصدت تنفيذها وأدرت ميزانية قدرها ١٢ مليون دولار أمريكي. وقدمت التوجيهات إلى مجلس التنسيق.

خبير استشاري سياسي أقدم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - دعم أفغانستان في إقامة مشروع التشريعات الأفغانية :٢٠٠٦

أسديت المشورة التقنية بشأن تعزيز البرلمان، وعملت عن كسب مع رئيسي غرفتي البرلمان على تحديد الاحتياجات والأولويات المتطورة لتعزيز الجمعية الوطنية. وأجريت التدريبات لأعضاء لجنة الجمعية الوطنية.

مدير إقليمي، برنامج ABA-CEELI، صوفيا، بلغاريا :٢٠٠٦-٢٠٠٥

أدرت برامج إصلاح القانون الجنائي في بلغاريا والبوسنة ومولدوفا ورومانيا وأوكرانيا لتحديث قطاع إنفاذ القانون من خلال التغييرات الهيكلية والتشريعية. وصغت التشريعات وتطورت برامج التدريب وقدمتها لعناصر الشرطة والمحققين والمدعين العامين والقضاة. وحددت البرامج القطرية ونفذت الاستراتيجيات واستعنت بأفرقة كبيرة من خبراء القانون الدوليين والمحليين وأشرفت عليها. وأدرت برامج الامتثال وشؤون الإدارة والميزانية والموارد البشرية. ونسقت مع الجهات المانحة وتفاعلت مع سلطات الحكومة المحلية.

مستشار قانوني بلدي، بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، برشتينا، كوسوفو :٢٠٠٤-٢٠٠٣

نسقت المشورة وقدمتها بشأن مجالات قانونية مختلفة منها التشريعات البلدية والضرائب والقانون التعاقدية وبشأن لوائح البعثة وتوجيهاتها الإدارية. وقدمت الدعم من أجل صياغة النظام الأساسي للجمعية. ويسرت نشر المعلومات عن حقوق الملكية والتوظيف والخدمات.

- ٢٠٠٢-٢٠٠٣: منسق إقليمي، الوحدة الاستشارية للعدالة الجنائية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، ساراييفو، البوسنة والهرسك
- رأست البرنامج الإقليمي لتعزيز آليات إعداد التقارير والإجراءات الداخلية في مؤسسات قطاع العدالة الوطنية، بما في ذلك وكالات إنفاذ القانون والمدعون العامون وقضاة التحقيق. وعززت زيادة التعاون بين مؤسسات القطاع القضائي وزدت من فعاليتها. وأشرفت على فريق من الموظفين الدوليين والمحليين.
- ٢٠٠٠-٢٠٠١: موظف قانوني، مكتب المستشار القانوني الرئيسي للممثل الخاص للأمين العام، الإدارة الانتقالية التابعة للأمم المتحدة، ديلي، تيمور الشرقية
- صغت النصوص القانونية واللوائح وأسديت المشورة العامة إلى الممثل الخاص للأمين العام بشأن المسائل الإدارية والقانونية المتعلقة بالإدارة الانتقالية.
- ١٩٩٩-٢٠٠٠: منسق إقليمي، برنامج تقييم النظام القضائي، بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، ساراييفو، البوسنة والهرسك
- نظمت رصد وتقييم نظام المحاكم في البوسنة والهرسك. ونظمت الندوات وحلقات العمل التدريبية للهيئة القضائية بشأن مختلف جوانب الإجراءات القانونية.
- ١٩٩٦-١٩٩٨: مستشار قانوني إقليمي، الخدمات الاستشارية، الشعبة القانونية، لجنة الصليب الأحمر الدولية، بوغوتا، كولومبيا ونيودلهي، الهند
- استهللت تنفيذ القانون الإنساني الدولي في البلدان المسؤولة في إقليمي أمريكا اللاتينية وآسيا والمحيط الهادئ، مركزاً على تصديق المعاهدات، ودرّبت موظفي الخدمة المدنية وأعضاء الحكومة والقوات المسلحة على هذه الشؤون.
- ١٩٩٥-١٩٩٦: رئيس، مشروع تعزيز الديمقراطية، وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ومؤسسة حقوق الإنسان البرلمانية
- رئيس مشروع بشأن تحسين سير البرلمان الهايتي بهيكل تشغيلي وموظفين يتمتعون بالكفاءة ومرافق للبحث، والقدرة على صياغة مشاريع القوانين، ونظم أساسية قابلة للتطبيق. وأدرت التدريب ونشر المعلومات لفائدة الشيوخ والنواب. وأشرفت على فريق من موظفي الإدارة والموظفين المهنيين ونسقت تنفيذ العناصر التقنية (البرلمانية) للمشروع.

البعثة المدنية الدولية المشتركة بين منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة، بور
: ١٩٩٣
أو برانس، هاييتي

بصفتي مراقب، رصدت حقوق الإنسان في شتى أرجاء البلد وأعدت التقارير عن
انتهاكات حقوق الإنسان. وقمت بالتنسيق بين البعثة المراقبة والهيئة القضائية في
هاييتي.

اللغات

الفرنسية والكريول الهايتي والإنكليزية والصربية الكرواتية والإسبانية والإيطالية والبرتغالية

١١ - فون هيبيل هرمان (هولندا)

(الأصل: الإنكليزية)

ملخص تنفيذي بالخبرات الوجيهة

أحمل شهادة الماجستير في القانون من جامعة غروننغن، هولندا، ١٩٨٧

وأحدث اللغة الهولندية (اللغة الأم) والإنكليزية (بطلاقة) والفرنسية (معقولاً) والألمانية (معقولاً)

ولدي أكثر من ٢٠ عاماً من الخبرة في العمل في بيئة متعددة الأطراف، قضيت أغلبها في الأمم المتحدة، سواء كممثل لحكومة هولندا أو كموظف في الأمم المتحدة أو المنظمات التابعة لها.

وشاركت على وجه الخصوص في اللجنة المختصة (١٩٩٥) واللجنة التحضيرية (١٩٩٦-١٩٩٨) ومؤتمر روما (١٩٩٨) واللجنة التحضيرية (١٩٩٩-٢٠٠٠) بخصوص إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة؛ وأنا عضو في المكتب الموسع ورئيس الفريق العامل المعني بتعريف جرائم الحرب في مؤتمر روما، ١٩٩٨؛ ورئيس الفريق العامل المعني بأركان الجرائم في اللجنة التحضيرية، ١٩٩٩-٢٠٠٠.

وأتمتع بأكثر من ١١ عاماً من الخبرة في ثلاث محاكم دولية أو مشتركة وهي: المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (٢٠٠١-٢٠٠٦) والمحكمة الخاصة لسيراليون (٢٠٠٦-٢٠٠٩) والمحكمة الخاصة للبنان (٢٠٠٩ إلى الآن).

وعملت لأكثر من خمسة أعوام موظفاً قانونياً أقدم في دوائر المحاكم الثانية في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وركزت، ضمن أمور أخرى، على ما يلي: المشورة القانونية والإشراف على الموظفين وتنسيق أنشطة المحاكم (الأنشطة السابقة للمحاكمة) وتطوير استراتيجية لإنجاز المحاكمات. ونتيجة لذلك تشكل لدي فهم شامل بسير دوائر المحاكم والشروط المسبقة اللازمة لضمان سير هذه الدوائر على أفضل نحو.

وعملت لأكثر من ستة أعوام نائباً للمسجل أو مسجلاً بالنيابة أو مسجلاً في المحكمة الخاصة لسيراليون والمحكمة الخاصة للبنان، وشملت أهم إنجازاتي ما يلي:

- وإعداد وتحديث استراتيجية لإنجاز المحاكمات (المحكمة الخاصة لسيراليون)؛
- وتحضير عدد من الميزانيات (لفترة من سنتين)، مع مراعاة احتياجات تخفيض الملاك الوظيفي (المحكمة الخاصة لسيراليون) أو زيادته (المحكمة الخاصة للبنان)؛

- وإعداد وتنفيذ استراتيجيات لحشد الأموال، بما في ذلك حشد الأموال لمشاريع مخاطبة الجمهور والمشاريع القديمة؛
 - وإنشاء مكاتب بعيدة عن المقر الرئيسي (المحكمة الخاصة لسيراليون: مكتب في لاهاي لمحكمة تيلور والمحكمة الخاصة للبنان: مكتب في بيروت) وتنفيذ آليات التنسيق الفعالة؛
 - وإقامة علاقات بناءة والحفاظ عليها مع الدول المضيفة وهي سيراليون وهولندا ولبنان؛
 - وإعداد وتنفيذ سياسات صارمة في مجال الصحافة ومخاطبة الجمهور، بما في ذلك إعداد موقعين على الإنترنت لهذا الغرض؛
 - وتطوير السياسات ومشروعات عن إرث المحكمة (المحكمة الخاصة لسيراليون)؛
 - وإبرام عدد من اتفاقات إنفاذ الأحكام مع البلدان الأوروبية ورواندا (المحكمة الخاصة لسيراليون)؛
 - وإبرام عدد من الترتيبات والاتفاقات المتعلقة بحماية الشهود؛
 - وإنشاء قاعة للمحاكمة (المحكمة الخاصة للبنان)؛
 - وتطوير نظام "الاستغناء عن الأوراق في المحاكمات" في المحكمة كلها (المحكمة الخاصة للبنان).
- ونشرت مقالات مختلفة في ميدان حقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي وسير المحاكم الجنائية الدولية وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

بيان المؤهلات

المعلومات الشخصية

اللقب: فون هيبييل

الاسم: هرمان

تاريخ الميلاد: ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١

محل الميلاد: كويفوردن، هولندا

الجنسية: هولندية

النوع: ذكر

الحالة الاجتماعية: متزوج، ولي طفلان

التعليم والتدريب

جامعة غروننغن، هولندا، ١٩٨١-١٩٨٧ (ماجستير القانون): كلية الحقوق ، القانون الدستوري،
والقانون الدولي العام، وقانون حقوق الإنسان، والقانون الجنائي

دورات تدريبية قصيرة مختلفة لدى جهات التوظيف المختلفة من أجل التطوير الشخصي وتطوير
مهارات الإدارة: مثل ما يلي:

- دورات في اللغات
- مناقشات لتقييم الأداء مع الموظفين من أجل المشرفين
- تدريب على الإدارة لموظفي الأمم المتحدة المتوسطين والرفيعين (ف٤ - ف٥)

اللغات

الإنكليزية: التكلم: بطلاقة الكتابة: بطلاقة

الفرنسية: التكلم: جيد الكتابة: معقول

الألمانية: التكلم: معقول الكتابة: معقول

الهولندية: التكلم: اللغة الأم الكتابة: اللغة الأم

خبرات العمل

حزيران/يونيو ٢٠٠٩ إلى الآن: المحكمة الخاصة للبنان

نائب للمسجل ومسجل بالنيابة ومسجل (م٢/بدرجة مساعد أمين عام)

بمذه الصفة أتولى المسؤولية عن جميع جوانب سير قلم المحكمة، ومنها ما يلي: "١" إقامة
الاتصالات مع لجنة الإدارة (الجهات المانحة الرئيسية للمحكمة التي تقوم بالإشراف الإداري)؛
"٢" إقامة الاتصالات مع الوسط الدبلوماسي، وخاصة لأغراض حشد الموارد، ومع المقر
الرئيسي للأمم المتحدة، "٣" إقامة الاتصالات مع الدول المضيفة، "٤" الإدارة وإعداد الميزانية،
"٥" التنسيق مع مسؤولين آخرين في المحكمة (الهيئة الرئاسية والمدعي العام ورئيس مكتب
الدفاع)، "٦" الإعلام ومخاطبة الجمهور، "٧" تنظيم جميع أقسام قلم المحكمة المشاركة في دعم

الأنشطة القضائية، مثل الاحتجاز وخدمات اللغات وخدمات المحكمة والسجلات ووحدة الضحايا والشهود ووحدة مشاركة الضحايا، "٨" إدارة المعلومات والتكنولوجيا، "٩" الأمن.

ومنذ عام ٢٠٠٩ انصب تركيز قلم المحكمة خصوصاً على تطوير وتنفيذ هيكلية وإجراءات المحكمة/قلم المحكمة الجديدة. وخلال هذه الفترة تمت المنظمة من أقل من ١٠٠ موظف إلى أكثر من ٣٥٠ موظفاً. وانصب التركيز ضمن جملة أمور على ما يلي:

- إعداد الميزانيات السنوية لتوافق عليها لجنة إدارة المحكمة الخاصة للبنان؛
- إعداد وتنفيذ استراتيجية فعالة لحشد الأموال لضمان استمرار سير المحكمة؛
- إنشاء قاعة محاكمة داخل مباني المحكمة؛
- تطوير علاقات العمل الفعالة مع الدولة المضيفة؛
- تطوير وتنفيذ سياسية متينة للإعلام ومخاطبة الجمهور، تكون مكيفة مع الثقافة السياسية والإعلامية في لبنان وتطوير موقع المحكمة على الإنترنت؛
- تطوير برنامج إلكتروني لسير العمل من أجل جميع الأنشطة القضائية ("الاستغناء عن الأوراق في المحكمة")
- تنفيذ نظم أمن فعالة في المقر الرئيسي في لاهاي فضلاً عن مكتب المحكمة في بيروت.

تموز/يوليو ٢٠٠٦ - حزيران/يونيو ٢٠٠٩: المحكمة الخاصة لسيراليون

نائب مسجل ومسجل بالنيابة ومسجل (م/٢) بدرجة مساعد أمين عام

بهذه الصفة توليت المسؤولية عن جميع جوانب سير قلم المحكمة، على النحو المذكور أعلاه.

وابتداء من عام ٢٠٠٦ كانت جميع المحاكمات التي تجريها المحكمة في فريتاون بسيراليون تقترب تدريجياً من الاكتمال. ولأسباب أمنية كان من اللازم إجراء محاكمة شارلز تيلور الرئيس السابق لليبيريا في لاهاي. وكان على قلم المحكمة أن يعدّ إجراءات فعالة لدعم المحاكمة في لاهاي، وفي الوقت ذاته قيادة المحكمة في فريتاون من خلال تخفيض حجم الملاك الوظيفي فيها.

وخلال الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٩ انصب التركيز ضمن جملة أمور على ما يلي:

- إعداد وتنفيذ "استراتيجية لإنجاز المحاكمات" لجميع الأنشطة القضائية؛

- إعداد ميزانية لإنجاز المحاكمات، مع تحديثها كل سنتين، لتوافق عليها لجنة إجارة المحكمة الخاصة لسيراليون؛
 - إعداد وتنفيذ استراتيجية لحشد الأموال؛
 - إنشاء مكتب منفصل للمحكمة في لاهاي لدعم محاكمة تيلور وتنظيم التعاون الفعال بين فريتاون ولاهاي؛
 - والحفاظ على علاقات العمل الفعالة مع الدولة المضيفة وهي سيراليون وتطوير هذه العلاقات مع هولندا والحفاظ عليها؛
 - إعداد وتنفيذ سياسة لتخفيض حجم الملاك الوظيفي في المحكمة الخاصة لسيراليون؛
 - احتجاز المتهمين وإبرام اتفاق لإنفاذ الأحكام مع عدد من البلدان في أوروبا ومع رواندا؛
 - إرث المحكمة، مثل تنظيم مؤتمر عن إرث المحكمة في فريتاون، وإعداد مشاريع عن إرث المحكمة وحشد الأموال لها وإعداد سياسة لإرث المحكمة ترمي إلى إعداد المحكمة لإرثها الباقي من أجل سيادة القانون في سيراليون.
- كانون الثاني/يناير ٢٠٠١-تموز/يوليو ٢٠٠٦: المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة
- موظف قانوني أقدم في دائرة المحاكمة الثانية (بدرجة ف٥)
- خلال عام ٢٠٠١ نمت دائرة المحاكمة الثانية من إجراء محاكمة واحدة إلى ثلاث محاكمات. وبصفتي موظفاً قانونياً أقدم انصب تركيزي ضمن جملة أمور على ما يلي:
 - إسداء المشورة القانونية الموضوعية إلى القضاة فيما يخص شؤون القانون الجنائي والإجراءات القانونية والقانون الجنائي الدولي والقانون الدولي العام؛
 - الإشراف على الموظفين القداماء منهم والمبتدئون؛
 - تنسيق عمل الدائرة لتحقيق الفعالية في سير محكمتين أو ٣ محاكمات وما يبلغ ١٠ قضايا في المرحلة السابقة للمحاكمة في أي وقت؛
 - تنظيم الإدارة اليومية للقضايا في المرحلة السابقة للمحاكمة، تحت إشراف القضاة، والنهوض بالتعاون الفعال بين الأطراف؛
 - المشاركة في تطوير وتحديث وتنفيذ استراتيجية المحكمة لإنجاز المحاكمات؛

- التنسيق مع الأقسام الأخرى في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛

أيلول/سبتمبر ١٩٩١- كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠: وزارة الشؤون الخارجية، هولندا

مستشار قانوني معاون، مستشار قانوني أقدم

بصفتي مستشار قانوني معاون/مستشار قانوني توليت المسؤولية عما يلي ضمن جملة أمور:

- إسداء المشورة القانونية إلى الوزير والإدارة العليا وإدارات السياسات العامة في الوزارة وغيرها من من الوزارات؛

- تنسيق تنفيذ الصكوك القانونية الدولية الجديدة في القوانين والسياسات الوطنية وصياغة المواقف الوطنية لمناقشتها في المحافل الحكومية الدولية (مثل مجلس أوروبا والأمم المتحدة)؛

- تمثيل حكومة هولندا أمام الهيئات القضائية الدولية (المفوضية الأوروبية ومحكمة حقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومحكمة العدل الدولية).

وفي هذه الفترة التي امتد لزهاء عشرة أعوام، شملت أنشطتي ما يلي:

- العمل كوكيل لدى المفوضية الأوروبية ومحكمة حقوق الإنسان فيما يتعلق بقضايا الانتهاكات المزعومة من هولندا للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (١٩٩٧-١٩٩١)

- المشاركة في أفرقة الخبراء والعمل رئيساً (نائب رئيس) لها في المجلس مجلس أوروبا فيما يخص حماية القصر (١٩٩٢-١٩٩٤) وتطوير بروتوكولات جديدة للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (١٩٩٢-٢٠٠٠)؛

- المشاركة كعضو في وفد هولندا إلى اللجنة المختصة، واللجنة التحضيرية ومؤتمر روما واللجنة التحضيرية لإنشاء محكمة جنائية دولية (١٩٩٥-٢٠٠٠). فضلاً عن ذلك عملت في مؤتمر روما رئيساً للفريق العامل المعني بتعريف جرائم الحرب وعضواً في المكتب الموسع للمؤتمر. ومنذ الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ عملت رئيساً للفريق العامل المعني بأركان الجرائم؛

- عملت وكياً مساعداً أمام محكمة العدل الدولية في قضية مشروعية استعمال القوة (صربيا والجبل الأسود ضد هولندا)

نيسان/أبريل ١٩٩٠-أيلول/سبتمبر ١٩٩١: وزارة العدل، هولندا

خبير تشريعي

خلال هذه الفترة انصب تركيزي كخبير تشريعي على ما يلي: إسداء المشورة إلى وزير العدل بشأن قضايا مدرجة على جدول أعمال مجلس الوزراء؛ والمشاركة في إعداد التشريعات لمختلف الوزارات، وخاصة الشؤون الاجتماعية والمالية، مع التشديد على تماشي مشاريع التشريعات مع الالتزامات بموجب المعاهدات الدولية.

نيسان/أبريل ١٩٨٧-كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩: جامعة أوترخت

باحث قانوني

بصفتي باحث قانوني في معهد هولندا لحقوق الإنسان، ساهمت بالبحث القانوني في كتاب P. van Dijk and F. van Hoof, "The European Convention in Theory and Practice" وشاركت في تطوير قاعدة بيانات وطنية للقضايا المتعلقة بتطبيق الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في النظام القانوني الوطنية الهولندي.

أمور أخرى

- من عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٠: رئيس القسم الهولندي للجنة الدولية للحقوقيين؛
- نشر مقالات مختلفة في ميدان حقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي وسير المحاكم الجنائية الدولية وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية؛
- إلقاء محاضرات في جامعات ومؤسسات أكاديمية والمشاركة كقاض في منافسات المحاكم الصورية.